«السردية الوطنية» ترسم الطريق نحو «رؤية مصر 2030»

«صفقة مراسى» تعيد رسم خريطة الاستثمار العقارى بالبحر الأحمر

اختبار جديد لـ«مكانة» البورصة المصرية إقليميًا

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٧٢
الأحد
١٤ سبتمبر ٢٠٢٥
٢٢ ربيع الأول ١٤٤٧
الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

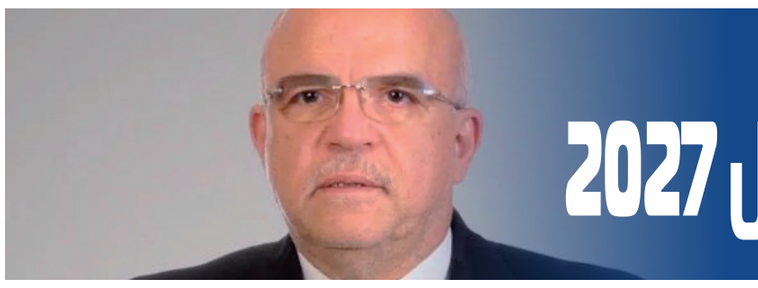

«لطفى منيب» فى حوار مع «البورصجية»:

مصر ضمن أكبر 10 دول مصدرة للمجوهرات عالميًا بحلول 2027

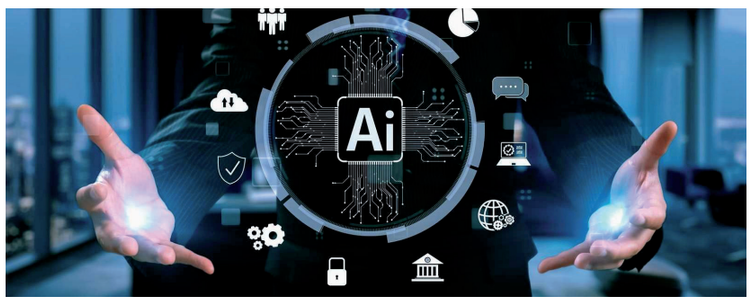

مصر جاهزة لـ«الذكاء الاصطناعى»

«الجنيه» يكسب جولة جديدة أمام «الدولار»

ترويض غول التضخم يعيد التوازن للأسواق

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

«لطفى منيب» فى حوار مع «البورصجية»:

مصر ضمن أكبر 10 دول مصدرة للمجوهرات عالميًا بحلول 2027

طفرة تاريخية فى صادرات الذهب بنمو 194% ترفع ترتيبنا 40 مركز

فى ظل القفزات اللافتة التى يحققها قطاع الذهب والمجوهرات فى مصر خلال الفترة الأخيرة، وما سجّلته الصادرات من أرقام قياسية غير مسبوقة، أصبح هذا القطاع واحدًا من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، سواء فى دعم الاحتياطى النقدى أو تعزيز مكانة «صنع فى مصر» على الساحة العالمية.
فى حوار خاص مع «البورصجية»، يفتح لطفى منيب، وكيل شعبة الذهب بالاتحاد العام للغرف التجارية، ملف صناعة الذهب فى مصر، كاشفًا أسرار الأرقام القياسية التى حققها السوق خلال شهرى يوليو وأغسطس، والعوامل التى تقف وراء نجاح المشغولات المصرية فى الأسواق العالمية. وتناول منيب التحديات التى تواجه الصناعة محليًا، ورؤيته لمستقبل هذا القطاع الواعد، مرسومًا بخريطة طموحة تعكس مكانة الذهب المصرى على الساحة الدولية.

أجرت الحوار- رباب الشاذلي:

الذهب يساهم بـ22% من الصادرات المصرية خلال النصف الأول من 2025

*** كيف ترون وضع سوق الذهب فى مصر خلال شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٢٥؟**

شهد السوق استقرارًا نسبيًا فى الأسعار مع بعض التحركات الطفيفة المرتبطة بتقلبات السوق العالمي. حيث إن استقرار سعر صرف الدولار ساعد فى تهدئة الأسعار وإعادة الثقة تدريجيًا للمستهلكين، إلى جانب أن المواسم الصيفية دعمت مبيعات المشغولات الذهبية، بينما استمرت السبائك والجنيهات فى جذب المواطنين الباحثين عن الادخار والتحوط ضد التضخم.

**** بالانتقال إلى المنتج نفسه، ماذا عن وضع المشغولات الذهبية المصرية فى السوقين المحلى والخارجي؟**

المشغولات المصرية تشهد طفرة واضحة فى التصميم والجودة خلال الفترة الأخيرة، بفضل توسع المصانع فى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وهو ما جعل منتجاتنا قادرة على منافسة المشغولات التركية والإيطالية مع ميزة إضافية هى انخفاض أسعار المصنعية.

محليًا، يظل الإقبال الأكبر على الأوزان الخفيفة بسبب قدرتها الشرائية، بينما يتركز الطلب الخارجى على المشغولات عالية القيمة والتصميمات التراثية، وهو ما فتح أمامنا فرصًا تصديرية واعدة فى عدة أسواق جديدة.

**** الأداء التصديرى كان لافتًا.. ما حجم الصادرات المصرية من الذهب والمجوهرات خلال النصف الأول من ٢٠٢٥؟**

الصادرات المصرية حققت قفزة غير مسبوقة، حيث سجلت ٣,٩٣ مليار دولار فى النصف الأول من ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١,٣٤ مليار دولار فقط فى الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، بنسبة نمو وصلت إلى ١٩٤٪.

هذا الأداء الاستثنائى رفع ترتيب مصر عالميًا من المركز ٩٤ إلى المركز ٥٤ فى قائمة الدول المصدرة للمجوهرات.

وعن أبرز الأسواق المستقبلة للذهب المصرى فهي: الإمارات، وتركيا، وسويسرا، وكندا، مع توقعات باستمرار النمو بدخول عقود تصديرية جديدة وزيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع.

وهل انعكس الأداء التصديرى القوى على واردات الذهب الخام؟

بالفعل، انعكس بشكل إيجابي؛ إذ تراجعت فاتورة واردات الذهب إلى نحو ٢٢٠ مليون دولار خلال النصف الأول من ٢٠٢٥، مقابل ٣١٠ ملايين دولار فى الفترة نفسها من ٢٠٢٤.

ويعود هذا التراجع لتوسع مصر فى عمليات إعادة تدوير الذهب واستغلال المناجم المحلية، وهو ما قلل الاعتماد على الاستيراد، وفر العملة الصعبة، وساعد المصانع على تغطية جزء معتبر من احتياجاتها داخليًا.

رفع مساهمة قطاع التعدين فى الناتج المحلى إلى 5% بحلول عام 2030

**** النمو يتطلب استثمارًا.. فهل هناك تدفقات جديدة فى قطاع الذهب؟**

بالفعل، شهد النصف الأول من ٢٠٢٥ توقيع اتفاقيات مهمة مع شركات عالمية كبرى مثل Barrick Gold وCentamin لتوسيع أعمال البحث والتنقيب فى الصحراء الشرقية.

وتهدف الحكومة من خلال هذه الخطوات إلى رفع مساهمة قطاع التعدين، وعلى رأسه الذهب، فى الناتج المحلى الإجمالى من ١٪ حاليًا إلى ٥٪ بحلول ٢٠٣٠، ما يعكس حجم الثقة الدولية فى إمكانات هذا القطاع كأحد أعمدة الاقتصاد الوطنى المستقبلية.

**** على المستوى الكلي.. كيف انعكس الأداء القوى لقطاع الذهب على الاقتصاد وميزان المدفوعات؟**

الذهب أصبح بالفعل أحد الأعمدة الرئيسية للصادرات غير البترولية، حيث ساهم وحده بنحو ٢٢٪ من إجمالى الصادرات المصرية خلال النصف الأول من ٢٠٢٥.

هذا الإنجاز ساعد الدولة فى تعويض جزء من فاتورة الواردات المرتفعة، خاصة فى السلع الغذائية والطاقة، كما أن الفوائض الناتجة من صادرات الذهب عززت احتياطيات النقد الأجنبى وخففت من الضغوط الواقعة على الجنيه المصري.

**** شهدنا مؤخرًا إدراج الذهب فى البورصة السلعية.. كيف تقيمون هذه الخطوة وتأثيرها على السوق؟**

إدراج الذهب فى البورصة السلعية منذ مايو ٢٠٢٥ كان نقلة نوعية للسوق. هذه الخطوة أسهمت فى تنظيم حركة السوق والحد من المضاربات. كما أن البورصة وفرت مستوى أعلى من الشفافية وربطت السوق المحلى بالأسواق العالمية، وهو ما أتاح منصة عادلة للتسعير يستفيد منها المستثمرون والمصنعون على حد سواء. وبالفعل، انعكس ذلك بوضوح فى شهرى يوليو وأغسطس، حيث استقرت الأسعار وتراجعت الفجوة بين السعر الرسمى والسوق الموازي.

**** رغم النجاحات التى تحققت.. ما أبرز التحديات التى ما زالت تواجه صناع الذهب فى مصر؟**

التحديات ما تزال قائمة، وأهمها ارتفاع تكلفة التمويل التى تضغط بشكل خاص على المصانع الصغيرة والمتوسطة. كذلك نحن بحاجة مستمرة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية فى عمليات التصنيع للحفاظ على قدرتنا التنافسية.

هناك بالفعل جهود تُبذل بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة لتوفير برامج دعم فنى وتمويلي، إلى جانب العمل على تسهيل الإجراءات الجمركية والضريبية. لكن تبقى المشاركة المصرية فى المعارض الدولية محدودة نسبيًا، وهو ما يتطلب دعما أكبر لتعزيز الحضور العالمى للمشغولات المصرية.

**** بناءً على ما سبق.. كيف ترون مستقبل صناعة الذهب والمجوهرات فى مصر؟**

المستقبل يبدو واعدًا للغاية، فمصر تمتلك كل المقومات التى تؤهلها لدخول قائمة أكبر ١٠ دول مصدرة للمجوهرات عالميًا بحلول ٢٠٢٧، إذا استمرت السياسات الداعمة على نفس نهج الاستثمار فى التكنولوجيا والابتكار، مع توظيف العمق التراثى والفنى الذى تتميز به مصر، مما يوضع القاهرة على خريطة الموضة العالمية للمجوهرات خلال السنوات القليلة المقبلة.

تضع القطاع الخاص فى قلب العملية التنموية..

«السردية الوطنية» ترسم الطريق نحو «رؤية مصر 2030»

كتبت: رباب الشاذلي

أطلقت الحكومة المصرية فى سبتمبر ٢٠٢٥ الجارى «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، باعتبارها خريطة طريق شاملة لتحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

الوثيقة، التى قدمتها الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بمشاركة وزارة الاستثمار، لا تعد خطة تقليدية، بل منصة حوارية تجمع الدولة والقطاع الخاص والشركاء الدوليين والمجتمع المدني، تمهيدًا لاعتمادها نهائيًا فى ديسمبر المقبل بعد حوار مجتمعى يمتد حتى نوفمبر.

تسعى السردية إلى رفع معدل النمو من ٤,٥٪ حاليًا إلى ٧٪ بحلول ٢٠٣٠، وزيادة الاستثمارات الكلية إلى ١٨٪ من الناتج المحلى مقارنة بـ١٥,٢٪ فى الخطة الجارية.

كما تضع القطاع الخاص فى قلب العملية التنموية، إذ تستهدف رفع حصته من الاستثمارات إلى ٦٦٪ بدلا من ٦٠٪ حاليًا، ، مع تعزيز مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى من ٩,١٪ الآن إلى ١١,٩٪ خلال خمس سنوات، لتصل مساهمته الإجمالية فى الناتج المحلى إلى ٨٢٪ بحلول ٢٠٣٠.

الوثيقة تولى أهمية خاصة للتحول الأخضر؛ حيث تسعى لزيادة التمويلات الخضراء إلى ما بين ٧٠–٧٥٪ من الاستثمارات العامة بحلول ٢٠٣٠، بعد أن وصلت إلى ٥٠٪ حاليًا.

وفى هذا السياق، حصدت مصر فى أغسطس الماضى اختيارها ضمن ٧ دول فقط عالميًا للانضمام إلى برنامج صناديق الاستثمار المناخية (CIF)، كما كانت أول دولة بالمنطقة تُصدر سندات خضراء دولية بقيمة ٧٥٠ مليون دولار.

التحركات انعكست على المؤشرات الدولية، حيث تقدمت مصر ٦ مراكز فى مؤشر الأداء المناخى العالمى لتصل إلى المرتبة ٢٠، كما حسّنت درجتها بـ٤,٥ نقطة فى مؤشر الأداء البيئى لجامعة ييل.

فى قطاع الطاقة، ارتفعت موازنة الكهرباء والطاقة المتجددة إلى ١٣٦,٣ مليار جنيه فى موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مقابل ٧٢,٦ مليار العام السابق، بما يعزز خطط التوسع فى إنتاج الكهرباء من المصادر النظيفة.

كما جذبت منصة NWFE تمويلات بقيمة ٤ مليارات دولار لمشروعات بقدرة ٤,٢ جيجاوات ضمن خطة الوصول إلى ١٠ جيجاوات بحلول ٢٠٢٨.

ولا يقف الطموح عند الاستثمار، إذ تستهدف السردية رفع فرص العمل الجديدة من ٩٠٠ ألف وظيفة سنويًا إلى ١,٥ مليون وظيفة بحلول ٢٠٣٠، بما يتناسب مع الزيادة السكانية ومتطلبات السوق.

السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، بما تحمله من أهداف وأرقام، تمثل دعوة لإعادة صياغة دور مصر فى الاقتصاد العالمى عبر شراكات واسعة، ويبقى التنفيذ هو التحدى الحقيقي، وإن كانت خطوات أغسطس وسبتمبر فى التمويل الأخضر والطاقة المتجددة وتحسين المؤشرات البيئية تؤكد أن مصر تتحرك بخطى واثقة نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية.

ربط إقليمى واسع وخطط تصدير..

«الكهرباء المصرية» تضىء «بلاد الشام»

كتب – عبد الفتاح فتحي:

تزايد الحديث مؤخرًا عن تحركات مصر لتعزيز مكانتها كمركز إقليمى للطاقة، ليس فقط عبر تصدير الغاز الطبيعي، بل أيضًا من خلال فتح ملف تصدير الكهرباء. ورغم أن الحكومة لم تعلن رسميا عن خطة واضحة فى هذا الاتجاه، فإن موقع الشرق بلومبرغ نقل عن مسؤول مصرى أن القاهرة تدرس بالفعل تصدير فائض الكهرباء إلى كل من العراق وسوريا ولبنان، عبر مشروع جديد لتمديد كابل بحرى مع الأردن بقدرة أولية تصل إلى ٢٠٠٠ ميغاواط.

ووفقًا للمسؤول نفسه، يُستهدف بدء التصدير إلى الدول الثلاث اعتباراً من عام ٢٠٢٩، بعد رفع قدرة الربط الكهربائى الحالى مع الأردن بمقدار أربعة أضعاف، إذ تبلغ السعة الحالية ٥٠٠ ميغاواط، يتم تبادلها عبر كابل بحرى بجهد ٤٠٠ كيلوفولت أنشئ عام ١٩٩٩.

فى الوقت نفسه، تعمل مصر على تعزيز قدرات الربط مع دول الجوار الأخرى، أبرزها السعودية، حيث تنفذ مشروعًا ضخماً للربط الكهربائى بقدرة إجمالية ٣٠٠٠ ميغاواط على مرحلتين، ومن المتوقع تشغيل المرحلة الأولى بقدرة ١٥٠٠ ميغاواط خلال الصيف الحالي. نائب وزير الكهرباء، صباح مشالي، أوضحت أن تشغيل المرحلة الأولى سيتم قبل نهاية الصيف الجاري، فى حين ستتم المرحلة الثانية بقدرة إضافية ١٥٠٠ ميغاواط قبل نهاية العام، ما يعكس التزام الحكومة بالجدول الزمنى للمشاريع الكبرى.

وبينما تتوسع مصر فى الربط الكهربائي، يبرز التساؤل حول ما إذا كانت تمتلك فائضاً حقيقياً من الكهرباء يسمح لها بالتصدير دون المساس بالاحتياجات المحلية. حافظ سلماوي، الرئيس السابق لجهاز تنظيم الكهرباء، أكّد خلال تصريحات صحفية « أن مصر لديها خبرة سابقة فى التصدير، فقد صدّرت الكهرباء إلى الأردن وسوريا ولبنان قبل عام ٢٠١١ عبر خط الربط مع الأردن بقدرة ٥٠٠ ميغاواط، رغم انخفاض الكميات لاحقًا.

وأشار سلماوى إلى أن الشبكة المصرية قادرة على رفع القدرة التصديرية الفائضة إلى ٢٠٠٠ ميغاواط، غير أن العامل الحاسم فى نجاح التصدير يكمن فى توافر الغاز الطبيعى لتشغيل محطات التوليد. وأوضح سلماوى أن العقود الخاصة بالتصدير تشمل التزامات متبادلة بين المنتج والمشتري، مع إدراج بند «القوة القاهرة» للتعامل مع الظروف الطارئة أو الأزمات السياسية، ما يتيح مرونة عالية فى إدارة العمليات.

وأكد أن الربط الكهربائى المزمع يحقق فوائد مزدوجة لمصر والدول المجاورة، ويستند إلى آلية تسعير ضمن «اتفاقية الربط الثماني» التى تشمل مصر وليبيا وفلسطين والأردن والعراق وسوريا ولبنان وتركيا، وهى آلية أثبتت جدواها فى الماضى ويمكن اعتمادها كنموذج للمشاريع المستقبلية.

نائب وزير الكهرباء، صباح مشالي، أوضحت أن استثمارات مشروع تصدير الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تتراوح بين ١٥ و٢٠ مليار دولار. وفى سياق التمويل الدولي، أضافت مشالى أن الاتحاد الأوروبى سيمول نحو ٥٠٪ من تكلفة الدراسات اللازمة للربط الكهربائى بين مصر واليونان، بقيمة تصل إلى ٢٠ مليون يورو، نصفها مخصص لدعم الدراسات التفصيلية للجدوى.

الدكتور جمال القليوبي، أستاذ هندسة البترول والطاقة، يقول فى تصريحات صحفية، أن مصر تمتلك اليوم كافة المقومات الفنية والبنية التحتية التى تؤهلها لتصبح مركزًا إقليميًا ودوليًا لتداول وتصدير الطاقة، سواء فى الغاز الطبيعى أو الكهرباء والطاقة المتجددة، فالشبكة القومية تغطى ٢٨ محافظة وتدعم صناعات استراتيجية مثل الأسمدة والبتروكيماويات، بينما أصبحت محطات الكهرباء والطاقة المتجددة قادرة على تلبية الطلب المحلى والفائض التصديري.

وأشار القليوبى إلى أنه تم دمج ١٧ مركز تحكم وربط محطات الطاقة الشمسية والرياح بالشبكة، مع توسيع مشاريع الربط مع الأردن والسودان وليبيا والسعودية، مما يعزز مكانة مصر كمصدر رئيسى للطاقة النظيفة على مستوى العالم.

فى الوقت نفسه، أكد الدكتور عطية عطية، عميد كلية هندسة الطاقة والبيئة بالجامعة البريطانية، وجود فرص واعدة لاكتشاف حقول جديدة، مثل الحقول الواقعة قرب حدود قبرص، التى تضم احتياطيًا يصل إلى ١٠ تريليونات قدم مكعب. وأشار عطية فى تصريحات صحفية إلى أن الحكومة بدأت بالفعل فى إعادة إدارة الموارد وفتح عدد من الآبار الصغيرة، ما ساهم فى رفع الإنتاج إلى نحو ٤٥٠ مليون قدم مكعب يوميًا، إلا أن الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك (٤,١ مقابل ٦,٢ مليار قدم مكعب يوميًا) ما تزال قائمة، موضحًا أن تجاوز هذه الفجوة يتطلب تسريع عمليات المسح الجيوفيزيائى عالى الدقة فى البحرين المتوسط والأحمر.

كيف تتقلص الفجوة مع الأسواق العربية؟..

اختبار جديد لـ«مكانة» البورصة المصرية إقليميًا

تحقيق: حنان محمد – طه نبيل:

تواجه البورصة المصرية العديد من التحديات فعندما نضعها فى مقارنة مباشرة مع أسواق المال العربية نجد أنفسنا أمام مشهد شديد التباين. فهناك أسواق تنطلق بسرعة للأمام مدفوعة بإصلاحات جريئة ورؤية واضحة، وهناك السوق المصرى الذى يبدو وكأنه يكافح للحفاظ على مكانته التاريخية.

فهذا التباين ليس وليد اللحظة بل هو نتيجة تراكمية لتحديات هيكلية عميقة جعلت الفجوة تتسع بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية. القصة ليست قصة أرقام صاعدة وهابطة فحسب، بل قصة سوق يمتلك كل مقومات الريادة لكنه لم يتمكن بعد من إطلاق كامل إمكاناته.

وتعمل الحكومة المصرية على تطوير سوق المال باعتباره أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وطبقًا لتصريحات وزير المالية أحمد كجوك، فإن الوزارة تدرس منح حوافز للطروحات الكبرى بهدف زيادة عمق السوق والسيولة.

فيما أوضح الدكتور إسلام عزام، رئيس البورصة المصرية، أن البورصة ستتحرك خلال الفترة المقبلة على مسارين متوازيين: تعميق السوق عبر إدخال منتجات مالية جديدة مثل المشتقات، وتفعيل آلية صانع السوق بما يتيح فرصًا أكبر للمستثمرين ويُعزز من كفاءة التداول.

أما الهيئة العامة للرقابة المالية، فقد شددت فى وقت سابق من قواعد شطب الشركات من السوق، بإلزام الشركات بالإفصاح عن أسباب الشطب وتعيين مستشار مالى لتحديد القيمة العادلة، وذلك لحماية صغار المستثمرين والحفاظ على عمق السوق.

ورغم هذه الجهود، تكشف الأرقام عن فجوة كبيرة بين البورصة المصرية وأسواق المنطقة؛ إذ تجاوزت القيمة السوقية للبورصة السعودية 3.4 تريليون دولار مدعومة بإدراجات كبرى مثل أرامكو، وسجلت بورصات الإمارات نحو 950 مليار دولار، بينما بلغت القيمة السوقية للبورصة المصرية نحو 2.425 تريليون جنيه (49.8 مليار دولار)، وهى أكبر قيمة تحققها فى تاريخها، لكنها تظل متواضعة مقارنة بالأسواق الإقليمية.

واستعرض خبراء سوق المال فى حديثهم لـ «البورصجية» أهم التحديات التى تواجه البورصة خاصة فى ظل المقارنة مع الأسواق العربية، وكذلك أهم الحلول والمقترحات التى من شأنها أن تعيد البورصة المصرية إلى مكانتها باعتبارها البورصة الأعرق بالمنطقة.

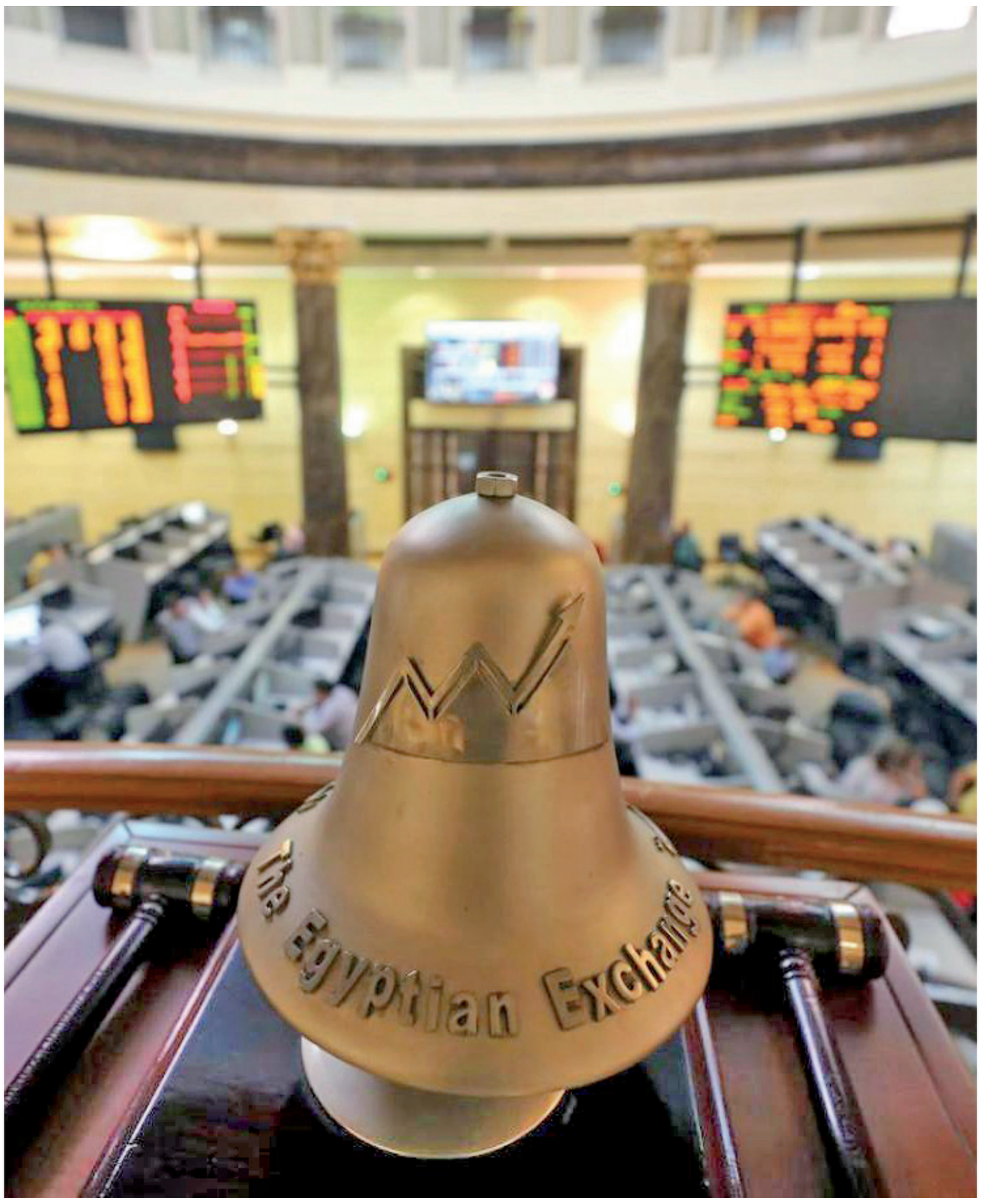

«معتصم الشهيدى»: مطلوب حوافز ضريبية وتنوع الأدوات المالية وزيادة الثقافة المالية

قال الدكتور معتصم الشهيدى عضو مجلس إدارة شركة هورايزون لتداول الأوراق المالية، إن تعزيز جاذبية البورصة يتطلب حوافز ضريبية وإجرائية حقيقية تشجع الشركات على القيد والطرح بدلًا من التخارج والشطب، وهو ما يمثل تحديًا جوهريًا أمام السوق المصرية.

وأوضح أن زيادة تنوع الأدوات المالية وتفعيل المشتقات وإتاحة التداول على السندات يمنح السوق عمقًا أكبر ويجذب مستثمرين محليين وأجانب، وشدد على أن رفع مستوى الثقافة المالية لدى الأفراد يعد عنصرًا أساسيًا لدعم السيولة، خاصة مع الانتشار الواسع لبرامج التداول الإلكترونى مؤخرًا، والذى انعكس فى زيادة ملحوظة بعدد العملاء والأكواد الجديدة.

وأشار إلى أن عودة المستثمرين الأجانب مرهونة بتحسن الأوضاع الجيوسياسية وخفض أسعار الفائدة عالميًا، وهو ما قد يتحقق مع بدء الفيدرالى الأمريكى دورة التيسير النقدي.

«محمد سعيد»: غياب صانع السوق والنشطب الاختيارى وتأخر الطروحات أبرز التحديات

قال محمد سعيد خبير سوق المال أن البداية لفهم حجم المشكلة تكمن فى مؤشر بسيط لكنه معبر جدًا وهو نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلى الإجمالي، موضحا أن هذا الرقم ليس مجرد إحصائية فنية بل هو مقياس لمدى نضج السوق المالى وقدرته على لعب دوره الأساسى فى تمويل نمو الاقتصاد. فعندما تكون هذه النسبة منخفضة فهذا يعنى أن الشركات تعتمد بشكل مفرط على الاقتراض من البنوك بدلًا من طرح أسهمها للجمهور لتمويل توسعاتها.

وأضاف أن فى مصر تدهورت هذه النسبة بشكل دراماتيكى من ذروتها والتى كانت تقارب 60% فى سنوات سابقة إلى مستويات هزيلة جدًا قد لا تتجاوز 5% حاليًا.

ورأى أنه لوضع هذا الرقم فى سياقه الصحيح نجد أن أسواقًا مثل السعودية والإمارات وقطر تتجاوز فيها هذه النسبة 80% مشيرا إلى أن هذا الفارق الهائل يعنى أن أسواقهم أصبحت محركًا أساسيا للاقتصاد بينما لا يزال دور البورصة المصرية فى تمويل النمو محدودا للغاية..

وأكد أن هذا الانكماش فى الحجم المحلى له انعكاس مباشر وفورى على الساحة الدولية، فغياب الأسهم المصرية عن المؤشرات العالمية الكبرى مثل مورجان ستانلى وفوتسى للأسواق الناشئة هو نتيجة طبيعية لهذا الوضع، حيث أن صناديق الاستثمار العالمية العملاقة التى تدير تريليونات الدولارات لا تستثمر بشكل عشوائى بل تتبع هذه المؤشرات فعندما لا تكون مدرجًا فى المؤشر فأنت ببساطة غير موجود على رادار هذه الصناديق الضخمة.

ورأى أن حرمان السوق المصرى من تدفقات استثمارية ضخمة ومستقرة كان من الممكن أن تزيد من سيولته وعمقه بشكل كبير، حتى الوزن النسبى لمصر داخل هذه المؤشرات أصبح ضئيلًا لدرجة لا تذكر.

وأضاف إنه إذا نظرنا إلى البنية التحتية للسوق نفسه نجد تحديات لا تقل أهمية، فالسوق يفتقر بشدة للأدوات المالية المتطورة التى أصبحت من أبجديات الأسواق الحديثة فهناك غياب شبه كامل لسوق منظم للمشتقات المالية كالعقود المستقبلية والخيارات.

ورأى أن هذه الأدوات ليست مجرد أدوات للمضاربة بل هى بمثابة تأمين للمستثمرين تمكنهم من حماية محافظهم الاستثمارية من التقلبات الحادة فبدون هذه الأدوات يتردد الكثير من المستثمرين المؤسسيين فى الدخول للسوق بحجم كبير، يضاف إلى ذلك غياب آلية صانع السوق المنظمة والفعالة التى تضمن وجود سيولة مستمرة للأسهم وتضييق الفجوة بين أسعار العرض والطلب.

وأكد أن غياب هذه الآلية يجعل التداول فى الأسهم الأقل نشاطا صعبًا ومكلفًا ويزيد من حدة التقلبات السعرية.

وتابع أن هذه المشاكل الهيكلية تؤدى إلى أعراض مقلقة تعكس حالة من تآكل الثقة لعل أبرز هذه الأعراض هو ظاهرة الشطب الاختيارى للشركات الكبرى فعندما تقرر شركة رائدة الخروج من البورصة فهى ترسل رسالة سلبية للغاية مفادها أن تكاليف ومتاعب الإدراج تفوق الفوائد المرجوة منه.. هذا الأمر لا يقلل من عدد الخيارات المتاحة للمستثمرين فحسب بل يفرغ السوق من أفضل أصوله.

ورأى أنه فى نفس الوقت كان الأمل معقودًا على برنامج الطروحات الحكومية ليكون بمثابة شريان حياة جديد للسوق يضخ شركات قوية وسيولة جديدة، لكن التأخير المستمر فى تنفيذ هذا البرنامج وتأجيله المتكرر أفقد السوق الزخم الذى كان ينتظره وجعل الكثيرين يشككون فى جدية التنفيذ.

وأشار إلى أنه على الجانب الآخر نرى الأسواق الخليجية لا تتوقف عن التطور والتوسع. فطروحاتها العملاقة مثل أرامكو مثلا ليست سوى جزء يسير من القصة الأكبر، فالقصة الحقيقية تكمن فى الإصلاحات التنظيمية المستمرة وتطوير بنية تحتية مالية متكاملة.

«مينا رفيق»: نشطب وخروج شركات كبرى يؤثر على ثقة المستثمرين

وقال مينا رفيق، المحلل الأول فى شركة برايم للاستثمار، إن السوق المصرية فقدت جزءًا كبيرًا من عمقها وتنوعها بعد شطب وخروج شركات كبرى مثل حديد عز، ما أثر سلبًا على ثقة المستثمرين وأدى إلى تراجع القيمة السوقية بشكل ملحوظ.

وأكد أن السوق أصبحت فى حاجة ماسة إلى طروحات عملاقة تعيد الزخم والسيولة، مشددًا على ضرورة تقديم حوافز ضريبية وتشجيعية للشركات عند الطرح، حتى تضمن استمراريتها داخل السوق.

كما أوضح أن إدخال أدوات مالية حديثة مثل المشتقات والبيع على المكشوف يمثل خطوة حتمية لتطوير البورصة، رغم أن استخدامها قد يسبب خسائر للبعض فى المراحل الأولى لعدم خبرة المتعاملين، إلا أن التجربة العالمية أثبتت أن هذه الأدوات تزيد من كفاءة الأسواق وترفع مستويات السيولة والعمق الاستثماري.

وأشار رفيق إلى أن البورصة شهدت فى بعض الأوقات حالة من التشوه فى التسعير، حيث يتم تداول بعض الأسهم بأقل من قيمتها العادلة، فى حين يتم تسعير أسهم أخرى بأعلى من قيمتها الحقيقية، وهو ما يستدعى إصلاحات هيكلية شاملة لتحسين آليات التسعير وضمان عدالة التداول.

وأكد على أن الإجراءات الأخيرة للرقابة المالية بشأن تشديد ضوابط الشطب إيجابية ومهمة لحماية حقوق المستثمرين، لكنها تحتاج أن تتكامل مع برنامج طروحات نشط وتطوير الأدوات الاستثمارية حتى تستعيد البورصة المصرية مكانتها بين الأسواق الإقليمية.

«أحمد عبد الفتاح» يحدد أسباب تراجع الترتيب بين البورصات العربية والعالمية

ومن جهته قال أحمد عبدالفتاح خبير أسواق المال، أن البورصة المصرية هى الأعرق بالمنطقة والأقدم ولكنها مرت بظروف عديدة وخاصة بالعصر الحديث مما أدى الى تأخرها وتراجع ترتيبها بين البورصات العربية والعالمية ويعود للعديد من العوامل والتى تعمل الدولة على حلها.

ورأى أنه اذا نظرنا للسوق كان به اكثر من 1000 شركة مقيدة ومع قيود عديدة وسط بيراقراطية أدى الى تخارج العديد من الشركات بخلاف عمليات الاستحواذ العديدة التى تمت خلال موجة التخارج من السوق ليفقد السوق اكثر من ثلثى الأسهم المقيدة مما أدى إلى صغر الوعاء الاستثماري، والذى أصبح غير ملائم لرؤوس الأموال الكبيرة سواء عربية وأجنبية غير فترة الاصلاح الاقتصادى وعلى وما مر بها من تضاربات عديدة وخاصة التشريعية وعلى الاخص التى تخص سوق المال الذى أدت إلى زيادة النفور من السوق على المستوى المحلى والدولى بغير بعض السلوكيات الرقابية.

وأكد أن هذا أدى الى تخارج ضخم للأموال الأجنبية ليفقد السوق موقعه ويتضائل وزنه النسبى بمؤشر الاسواق الناشئة ، والذى اخذ من موقعنا هو السوق السعودى ليزيد من وزنه النسبى بعد طرح أرامكو ليعطى القوة للسوق السعودى ليبدأ عصر الطروحات ولم يمضى شهرا إلا وكان على الأقل به طرح ليجذب الاموال العربية والاجنبية له.

وتابع أنه مع بدء التخلى عن سياسة التشدد النقدية بدأ السوق فى جذب الشركات والأموال المحلية، ويعاب على البورصة منذ زمن عدم الوعى المجتمعى بها ومعرفة مدى أهميتها للاقتصاد الكلى، ولكن تسعى الدولة الأن بتوفير الثقافة المالية بدءا من الجامعات ويتبقى الدور الإعلامى وتوضيح أهمية دورها لبناء الاقتصاد وعدم اقتصار دورها على التداول فقط فلابد من التوعية عن دورها الحيوى لبناء الشركات.

ورأى أنه من الصعب فى ظل هذه الظروف ظهور الأدوات المالية والمشتقات المالية نظرًا لانها تعتمد على القاعدة العريضة من الشركات والأسهم والمؤسسات وهو ما يغيب عن المشهد الأن ولكن البورصة تسعى اليه بتوفير العوامل المساعدة. حيث أن المشتقات المالية من أهم الأدوات الدفاعية والتحوطية حيث أن المعظم ليسوا على علم بها.

وأشار إلى أن الدولة أخذت خطوة ولو كانت متأخرة إنما بدأت بطرح شركات ومنتظر التسارع بالبرنامج على الأجل القصير غير توفير الحوافز الضريبية لطرح الشركات كدعم للسوق ويجب أن نرى نقطة إيجابية عن السوق المصرى حيث تخطى لأكثر من دورة زمنية كان منفصل عن العالم كله بدورته الصاعدة وهو مستمر بالتقوقع والهبوط إلا أن حدثت انتفاضة الاهتمام بالسوق بدءا من مبادرة البنك المركزى بدعم السوق ليعلن أن الدولة لن تتركه ليبدأ مواكبة الأسواق العالمية والأن تخطينا القمم التاريخية حيث نبارز الأسواق العالمية بتحقيق القمم عكس ما تحاوله الأسواق العربية من محاولة لحاق القمة التاريخية لكافة الأسواق العربية غير انتفاضة السيولة مؤخرًا مع تحرك أسعار الصرف ليكون بمعدل ٤ امثال السابق كمتوسط احجام تداول.

وأكد أن السوق المصرى واعد جدا وسيعكس التسارع للاستثمارات المباشرة بالاقتصاد الكلى ولكن لابد من توسيع الوعاء الاستثمارى للبورصة بالمزيد من الشركات الضخمة ولابد من تسريع وتيرة الطروحات لجذب السيولة الدولية وإعادة زيادة الوزن النسبى للسوق داخل مؤشر الأسواق الناشئة.

«محمد عطا»: أسواق الخليج تفوقت بالطروحات الضخمة

قال محمد عطا عضو مجلس إدارة شركة «الصك» لتداول الأوراق المالية، إن غياب الطروحات الجديدة يمثل أحد أبرز أسباب تراجع جاذبية السوق المصرية، فى مقابل الاهتمام الكبير من أسواق الخليج بالطروحات الضخمة والمتكررة.

وأضاف أن خروج عدد من الشركات من البورصة المصرية لم يقابله دخول كيانات جديدة، ما انعكس سلبًا على مستويات السيولة والتداول .

ولفت إلى أن نجاح السوق السعودى ارتبط بتحوله إلى كيان مؤسسى متخصص ومدرج، ما منحه مرونة أكبر فى الإدارة وقدرة على المنافسة إقليميًا.

كما أشار إلى أن إدخال أدوات مالية متطورة فى السوق السعودى كان له دور حاسم فى جذب الاستثمارات وزيادة السيولة، وهو ما تحتاجه السوق المصرية بصورة عاجلة لاستعادة مكانتها.

«رامى حجازى» يطالب بتطوير واستحداث مؤشرات تعبر عن القطاعات

وأضاف رامى حجازى خبير أسواق المال أن البورصة المصرية حققت أعلى نسبة صعود مقارنة بأسواق الخليج وارتفاعات تاريخيّة فى القيمة السوقية ولكن هذا ليس كافيا لجذب الزخم العالمى وزيادة وزن البورصة المصرية فى المؤشرات العالمية لأن هذا الزخم والتقييمات العالمية لها معايير أخرى وهذه المعايير هى التحديات التى تواجه البورصة، فلابد من زيادة عمق السوق وحجم السيولة حتى تكون البورصة متواجدة بصورة معبرة عن الاقتصاد المصري.

ورأى أنه من أسباب ضعف الزخم الأجنبى هو ضعف السيولة مقارنة بأسواق الخليج، مشيرا إلى أن هناك بعض الاقتراحات لتنشيط السيولة وزيادة عمق السوق منها الإسراع والالتزام ببرنامج زمنى ربع سنوى لتنفيذ برنامج الطروحات، زيادة نسبة التداول الحر للأسهم المتداولة، كذلك التشجيع على زيادة رؤوس أموال الشركات المتداولة.

وأضاف أنه من الاقتراحات الزيادة فى منتجات الدخل الثابت داخل السوق والعمل على زيادة الترويج لها وتعريف الناس بها حيث انه مع انخفاض الفائدة ستجذب هذه المنتجات شريحة جديدة داخل سوق المال ولكن هذا يتطلب دعاية أكثر لهذه المنتجات، وكذلك التوسع فى سوق المشتقات وتفعيل صانع السوق.

وكذلك تطوير واستحداث والاهتمام بمؤشرات تعبر عن القطاعات التى تنمو بشكل قوى وكبير ويساهم بشكل كبير فى الاقتصاد، على سبيل المثال قطاع السياحة ومساهمته بشكل كبير فى الدخل وتحقيق طفرة وأرقام قياسية فى الإيرادات وهذا متصدر المشهد أمام العالم الخارجي.

فرأى أن إنشاء منتجات جديدة تعبر عن قطاعات تنمو وتحقق طفرات داخل الاقتصاد المصرى والترويج لها سيجذب استثمارات أجنبية غير مباشرة والخروج من هيمنة السهم الواحد على المؤشر ووجود مرآة حقيقية فى البورصة تعبر عن الاقتصاد وأهم القطاعات التى تنمو فيه.

وأيضا زيادة الترويج لفكرة الطروحات المزدوجة للشركات وهذا سيعمل على جذب سيولة أجنبية للشركات المصرية. والعمل على مبادرات بامتيازات كبرى للشركات التى تريد الطرح فى البورصة.

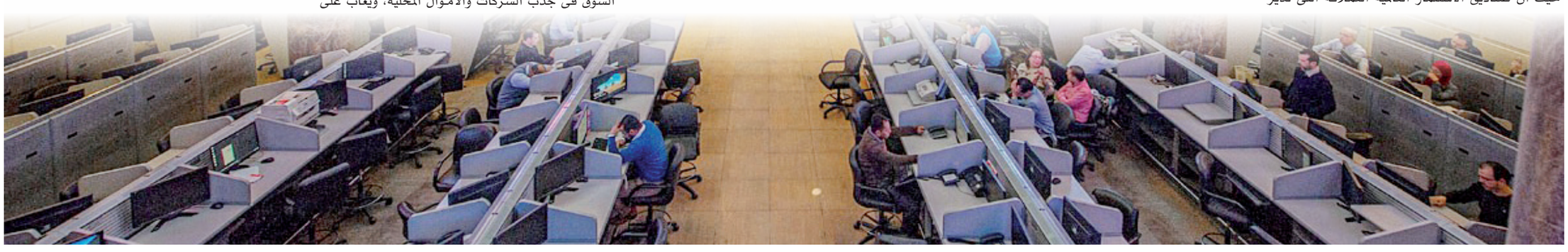

برنامج البكالوريوس يؤهل كوادر مصرفية رقمية ومتخصصة..

من الجامعة إلى البنك.. جيل جديد لسوق العمل المصرفى

كتب:ياسر جمعه

فى خطوة استراتيجية تعكس رؤية واضحة لدعم القطاع المالى فى مصر، كشف البنك المركزى المصري، تحت قيادة المحافظ حسن عبد الله، بالتعاون مع وزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات والمعهد المصرفى المصرى (EBI)، عن إطلاق أول برنامج بكالوريوس متخصص فى العلوم المصرفية، بدءًا من العام الدراسى ٢٠٢٥/٢٠٢٦ فى عدد من كليات التجارة بالجامعات المصرية.

ويعد هذا البرنامج الأول من نوعه فى تاريخ التعليم المصرفى فى مصر، إذ يجمع بين التعليم الأكاديمي، التدريب العملي، وتنمية المهارات الرقمية اللازمة لمواكبة التحولات السريعة فى القطاع المالي.

يأتى البرنامج فى وقت يواجه فيه القطاع المالى تحديات غير مسبوقة، تتعلق بالتحول الرقمى المتسارع، تطوير المنتجات والخدمات المصرفية، إدارة المخاطر، ومتطلبات الشمول المالي، ما يجعل تأهيل كوادر مصرفية شابة ومرنة ضرورة استراتيجية.

وأكد محافظ البنك المركزى المصري، حسن عبد الله، خلال مؤتمر إطلاق البرنامج، نؤمن أن الاستثمار فى الشباب ليس خيارًا، بل استراتيجية طويلة الأمد، ومن خلال هذا البرنامج نعد جيلًا جديدًا من المصرفيين قادر على مواجهة التحولات الاقتصادية والرقمية بثقة ومهارة.

وأضاف البرنامج يمثل دمجًا حقيقيًا بين التعليم النظرى والتدريب العملي، ويؤهل الطلاب لاكتساب مهارات عالمية فى الشمول المالى والخدمات المصرفية الرقمية وإدارة المخاطر، مما يضمن جاهزيتهم للعمل الفورى والمساهمة فى التنمية الاقتصادية.

ويستهدف البرنامج إعداد طلاب قادرين على مواجهة متطلبات سوق العمل المصرفى الحديث، حيث يجمع بين المعرفة الأكاديمية والتدريب العملى داخل البنوك والمؤسسات المالية، مع التركيز على القيم المهنية والأخلاقية.

ويغطى البرنامج موضوعات أساسية تشمل الشمول المالى والخدمات المصرفية الرقمية، التكنولوجيا المالية والابتكار المصرفي، إدارة المخاطر واللوائح التنظيمية، الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى التحول الرقمى وتكنولوجيا البنوك.

ويأتى البرنامج استجابة للتحديات التى تواجه سوق العمل المصرفى فى مصر، حيث أشار خبراء اقتصاديون إلى أن البرنامج سيساهم فى سد فجوة الكوادر المؤهلة، وتحسين جودة الخدمات المالية، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية، بما يدعم الاقتصاد الوطنى على المدى الطويل.

ويضم البرنامج قسمًا متخصصًا فى تكنولوجيا البنوك، حيث سيتيح للطلاب تعلم المهارات الرقمية المتقدمة، بما فى ذلك الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، وأمن المعلومات المصرفية، ويرى خبراء أن إدماج تكنولوجيا البنوك فى التعليم الجامعى يمثل خطوة نوعية لتعزيز قدرات البنوك على الابتكار، تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقديم خدمات مالية مبتكرة، وهو ما يمثل تحولًا حقيقيًا فى قدرات القطاع المصرفى المصري.

ويشترط البرنامج للالتحاق به أن يكون الطلاب من المرشحين لكلية التجارة بجامعة عين شمس من خلال مكتب التنسيق، أو الطلاب المحولين من كليات التجارة بالجامعات الحكومية، بالإضافة إلى اجتياز اختبار تحديد مستوى اللغة الإنجليزية والسمات الشخصية الذى ينظمه المعهد المصرفى المصري.

أما المصروفات الدراسية، فهى ١٥٠٠ جنيه رسوم تسجيل مبكر، و٩٥,٠٠٠ جنيه للعام الدراسي، تُسدد على أقساط، وهو ما اعتبره الخبراء استثمارًا طويل الأمد فى رأس المال البشري، يضمن تخريج كوادر مصرفية مؤهلة ومتخصصة قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام.

ويرى نور البدوى الخبير الاقتصادي، أن البرنامج يمثل دعامة أساسية للنمو الاقتصادي، حيث يتيح للقطاع المصرفى المصرى كوادر شابة مؤهلة لتطوير المنتجات المالية، إدارة المخاطر، وتحليل البيانات المالية بكفاءة.

وأضاف أن التركيز على التدريب العملى والتكنولوجيا المالية سيزيد من تنافسية البنوك المصرية على المستوى الإقليمى والدولي، ويخلق فرص عمل جديدة للشباب، ويعزز قدرة القطاع المالى على مواجهة التحديات الاقتصادية.

ويولى البرنامج اهتمامًا خاصًا بتمكين الشباب والمرأة، من خلال توفير مسارات تدريبية مخصصة لتأهيل الطالبات للعمل فى مجالات الابتكار المالى والتقني، بما يعكس الالتزام برؤية مصر ٢٠٣٠ فى دمج الشباب والمرأة فى سوق العمل، وتعزيز التنمية المستدامة. ويرى محللون أن هذه المبادرة تمثل نموذجًا رائدًا للاستثمار فى رأس المال البشرى وربط التعليم بسوق العمل، وهو ما يعزز الاستقرار المالى ويعطى دفعة قوية للابتكار داخل القطاع المصرفى المصري.

ويتوافق البرنامج مع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالى والبحث العلمي، ومع رؤية مصر ٢٠٣٠ التى تركز على تطوير التعليم وربطه بسوق العمل، وتعزيز الكفاءات الوطنية فى القطاعات الحيوية.

ويؤكد البرنامج على أن تطوير رأس المال البشرى المتخصص هو أساس التحول الرقمى فى القطاع المالي، ويسهم فى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز استقرار النظام المصرفى على المدى الطويل، كما أن دمج المعرفة النظرية مع التدريب العملي، بالإضافة إلى التركيز على التكنولوجيا المالية والابتكار، يشكل نموذجًا مثاليًا لخلق كوادر مصرفية شابة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية بثقة وكفاءة.

وبالنسبة للجانب العملي، يتيح البرنامج للطلاب فرص تدريب مكثف داخل البنوك المصرية، ما يعزز من جاهزيتهم المهنية ويقلل فجوة المهارات بين التعليم وسوق العمل، وتشمل التجربة العملية تدريبًا على الخدمات المصرفية الرقمية، إدارة المخاطر، التحليل المالي، وإطلاق مشاريع مبتكرة ضمن بيئة مصرفية حقيقية. ويعتبر هذا الدمج بين الدراسة الأكاديمية والتدريب العملى خطوة غير مسبوقة، حيث يتيح للطلاب تطوير مهاراتهم بشكل عملى ويجهزهم للعمل بكفاءة منذ اليوم الأول.

ويعكس البرنامج رؤية البنك المركزى المصرى فى الاستثمار طويل الأمد فى رأس المال البشري، ودوره الرائد فى دعم التعليم المصرفى وربط الكوادر الشابة بسوق العمل، كما أنه سيخلق تأثيرًا إيجابيًا ملموسًا على مستوى القطاع المصرفي، من حيث جودة الخدمات، القدرة على الابتكار، وتقديم حلول مالية متقدمة تتوافق مع التحولات الرقمية المتسارعة فى السوق المحلى والإقليمي.

ويمثل إطلاق برنامج البكالوريوس فى العلوم المصرفية خطوة استراتيجية غير مسبوقة من البنك المركزى المصري، لتأهيل جيل جديد من المصرفيين القادرين على قيادة القطاع المالى نحو التحول الرقمي، تعزيز الابتكار المالي، ودعم النمو الاقتصادى المستدام.

بالتعاون مع المجلس القومى ومؤسسة الحسن..

«بنك مصر» يدعم ذوى الإعاقة بقيمة 18.5 مليون جنيه

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع المجلس القومى للأشخاص ذوى الإعاقة ومؤسسة الحسن لدمج القادرين باختلاف، بقيمة ١٨,٥ مليون جنيه، ويهدف البروتوكول إلى دعم الأشخاص ذوى الإعاقة الحركية الأولى بالرعاية بعدد من الكراسى المتحركة الحديثة والمتطورة، منها كراسى متحركة يدوية بمقاسات خاصة لتلبية الاحتياجات الفردية المختلفة منهم، وأخرى مخصصة لحالات الشلل الدماغى مما يسهم فى تحسين جودة حياتهم وتلبية احتياجاتهم اليومية.

ويأتى توقيع البروتوكول انطلاقًا من دور بنك مصر الوطنى الرائد فى خدمة المجتمع وتعزيز التنمية المستدامة، وحرصه على تمكين الأشخاص ذوى الإعاقة، وتعزيز مشاركتهم فى المجتمع بما يضمن لهم حياة أفضل، وايضاً دور المجلس القومى للأشخاص ذوى الإعاقة الهام فى تمكين الأشخاص ذوى الإعاقة، والعمل على حماية وتعزيز حقوقهم، ودور مؤسسة الحسن لدمج القادرين باختلاف فى تصميم كراسى متحركة بالمقاس تناسب الفئات المختلفة من ذوى الإعاقة الحركية، ودرجة إعاقتهم.

وجرى توقيع البروتوكول بحضور هشام عكاشه – الرئيس التنفيذى لبنك مصر وحسام عبدالوهاب – نائب الرئيس التنفيذى لبنك مصر، وقد قامت بالتوقيع الدكتورة فاطمة الجولى – رئيس قطاع اتصالات المؤسسة ببنك مصر، مع الدكتورة إيمان كريم – المشرف العام على المجلس القومى للأشخاص ذوى الإعاقة، ومى زين – المدير التنفيذى لمؤسسة الحسن لدمج القادرين باختلاف، وذلك بحضور نخبة من قيادات الجهات المشاركة.

وأكد هشام عكاشه – الرئيس التنفيذى لبنك مصر – أن هذا التعاون يجسد إيمان البنك العميق بأن التنمية الحقيقية لا تتحقق إلا بتكافؤ الفرص وإتاحة الخدمات لجميع فئات المجتمع دون استثناء، مشيرًا إلى أن دعم ذوى الإعاقة، والاستثمار فى طاقاتهم الكامنة تسهم فى نهضة الوطن. وأضاف أن هذه المبادرة تتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ التى ترتكز على العدالة الاجتماعية ورفع جودة الحياة، مؤكدًا أن بنك مصر يرى دوره أبعد من كونه مؤسسة مالية ليكون شريكًا رئيسيًا فى التنمية الشاملة التى تضع الإنسان فى قلب استراتيجيتها.

وأوضحت الدكتورة إيمان كريم – المشرف العام على المجلس القومى للأشخاص ذوى الإعاقة أنها رحبت بدعوة بنك مصر للمجلس للإشراف على عملية توزيع الكراسى المتحركة للأشخاص ذوى الإعاقة الحركية الأولى بالرعاية، من خلال التوقيع على هذا البروتوكول، لافتة الى أن هذا البروتوكول يمثل نقلة نوعية فى دعم هذه الفئة، ويأتى تنفيذًا لدستور عام ٢٠١٤، وقانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، ويتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠".

وأضافت "المشرف العام على المجلس" كما تحقق هذه المبادرة أكبر قدر من الاستقلالية للمستفيدين منها من ذوى الإعاقة الحركية، وتسهم فى تيسير تنقلهم واندماجهم فى المجتمع، بما يعمل على تحسين جودة حياتهم، ويلبى احتياجاتهم اليومية المختلفة، ويعزز من مشاركتهم الفعالة فى المجتمع.

وأعربت مى زين المدير التنفيذى لمؤسسة الحسن لدمج القادرين باختلاف، عن تقديرها لهذا التعاون، مشددة على أهمية تضافر جهود الدولة والقطاع المصرفى والمجتمع المدني، بما يعكس نموذجًا مشرفًا للتكامل من أجل بناء مجتمع أكثر شمولًا وعدالة.

ويواصل بنك مصر من خلال هذه المبادرة تأكيد ريادته فى مجال المسؤولية المجتمعية، حيث تمتد جهوده لتشمل قطاعات الصحة، والتعليم، والتمكين الاقتصادي، ورعاية الفئات الأكثر احتياجًا. وتأتى هذه الجهود انسجامًا مع استراتيجية البنك التى تضع المواطن فى صميم أولوياتها، إيمانًا بأن تمكين الإنسان هو حجر الأساس لبناء مستقبل أفضل لمصر، وترجمةً لقيم البنك الراسخة والتزامه الدائم بالتنمية المستدامة والرخاء للوطن.

بقيمة 2.3 مليار جنيه..

CIB يتم الإصدار السابع من سندات التوريق لصالح «جلوبال كورب»

كتب:ياسر جمعه

كشف البنك التجارى الدولى – مصر (CIB) عن إتمام الإصدار السابع من سندات التوريق لصالح شركة جلوبال كورب للخدمات المالية، بقيمة إجمالية بلغت ٢,٣ مليار جنيه مصري، وذلك فى إطار خامس تعاون مشترك بين المؤسستين.

ويأتى هذا الإصدار ليؤكد التزام البنك بدعم الشركات فى تعزيز السيولة النقدية وتحسين هياكلها الرأسمالية، مع توفير حلول تمويلية مبتكرة تسهم فى تحفيز النمو الاقتصادى وتلبية متطلبات السوق.

وشهد الإصدار تعاونًا متكاملاً بين عدد من الكيانات المالية، حيث تولى البنك التجارى الدولي، بالشراكة مع الأهلى فاروس، مهام المستشار المالى ومدير الإصدار والمرتب والمنسق العام ومروج الاكتتاب.

وقام كل من البنك التجارى الدولي، البنك الأهلى المصري، بنك قناة السويس، والأهلى فاروس بدور ضامنى التغطية، فى حين تولى البنك التجارى الدولى مهمة أمين الحفظ، والبنك الأهلى المصرى دور متلقى الاكتتاب.

وشارك فى العملية كل من بنك الإمارات دبى الوطني، بنك الشركة المصرفية العربية الدولية، التجارى وفا بنك، والبنك المصرى لتنمية الصادرات، بينما تولى مكتب الدرينى وشركاه دور المستشار القانوني، وقام مكتب بيكر تلى – محمد هلال و وحيد عبد الغفار بدور مراقب حسابات الإصدار.

وتم طرح الإصدار على ثلاث شرائح؛ بلغت قيمة الشريحة الأولى ١,٠٣ مليار جنيه بمدة استحقاق ٢٥ شهرًا، وحصلت على تصنيف ائتمانى AA+ من شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتمانى وخدمة المستثمرين (MERIS)، بينما بلغت قيمة الشريحة الثانية ٦٤٨ مليون جنيه بمدة استحقاق ٣٧ شهرًا وتصنيف ائتمانى AA، وجاءت الشريحة الثالثة بقيمة ٦٤٠ مليون جنيه بمدة استحقاق ٥٣ شهرًا وتصنيف ائتمانى A-.

وأكد عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذى و عضو مجلس الإدارة التنفيذى للبنك التجارى الدولى – مصر، أن نجاح الصفقة يعكس استراتيجية البنك فى مواجهة تحديات السوق وتوسيع قاعدة المستثمرين عبر طرح أدوات استثمارية متنوعة، إلى جانب دعمه المستمر للشركات والمؤسسات من خلال بدائل تمويلية مبتكرة بجانب القنوات التقليدية.

وأشار عمر الحسيني، الرئيس التنفيذى لأسواق المال العالمية بالبنك، إلى أن هذه الصفقة تمثل تتويجًا لخبرات CIB فى مجالات هيكلة أدوات الدين والاستشارات المالية، بما يعزز موقعه كمستشار وشريك مالى موثوق فى السوق المصري.

وأوضحت هبة عبد اللطيف، رئيس قطاع المؤسسات المالية بالبنك، أن الإصدار يجسد التزام CIB بدعم القطاع غير المصرفى وتوفير حلول تمويلية مستدامة تسهم فى دفع النمو الاقتصادي. فيما أكدت جيلان السجيني، رئيس قطاع أدوات الدين وأسواق المال، أن نجاح الإصدار يعكس ثقة جلوبال كورب فى شراكتها مع البنك، ويؤكد حرص CIB على تقديم منتجات تمويلية مبتكرة تتماشى مع تطلعات العملاء وتعزز مكانته فى سوق أدوات الدين.

خفض الفائدة يعزز بيئة الاستثمار..

ترويض غول التضخم يعيد التوازن للأسواق

استمرار تدفقات النقد الأجنبى يحد من آثار زيادة أسعار الوقود المرتقبة

كتب: ياسر جمعه

يشكل التضخم أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التى تترقبها الأسواق والمستثمرون وصانعو القرار فى مصر، فبعد سنوات من الضغوط التضخمية القياسية التى شهدتها البلاد، بدأت المؤشرات الأخيرة تعكس مسارًا مختلفًا يتمثل فى التراجع الواضح لمعدلات التضخم خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥، لتفتح الباب أمام تساؤلات حول مستقبل الأسعار والسياسات النقدية فى الأشهر المقبلة وحتى عام ٢٠٢٧.

بحسب البيانات الرسمية، سجّل معدل التضخم السنوى فى مصر تراجعًا ملحوظًا ليصل إلى ١٢,٧٪ فى أغسطس ٢٠٢٥، انخفاضًا من ١٣,٩٪ فى يوليو، ومن ١٤,٩٪ فى يونيو، وفقًا للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزى المصري. هذه الأرقام تعكس نجاح السياسات الاقتصادية فى كبح جماح الأسعار بعد أن كانت مصر قد واجهت مستويات تضخم تجاوزت ٣٨٪ فى عام ٢٠٢٣، وهو ما اعتُبر حينها أحد أعلى المستويات منذ عقود.

التراجع الأخير لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة منظومة متكاملة من السياسات النقدية والمالية والإصلاحات الهيكلية. فالبنك المركزى المصرى خفّض أسعار الفائدة بإجمالى ٢٠٠ نقطة أساس منذ بداية ٢٠٢٥، آخرها فى اجتماع لجنة السياسة النقدية بتاريخ ٢٨ أغسطس، ليصل سعر الإيداع والإقراض لليلة واحدة إلى ٢٢٪ و٢٣٪ على التوالي. هذه الخطوة عكست ثقة البنك فى مسار التضخم النزولي، بالتوازى مع تحسن ملحوظ فى سعر صرف الجنيه أمام الدولار واستقرار سوق الصرف.

من جانب السياسة النقدية، كان البنك المركزى أكثر وضوحًا فى استهداف التضخم باعتباره الخطر الأكبر على استقرار الاقتصاد. وفى هذا السياق، أوضح محمد الإتربي، رئيس اتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، أن التضخم يسير فى اتجاه هبوطي، والبنك المركزى كان واضحًا فى قراراته التى أتت بثمارها، حيث انخفض المعدل إلى أقل من ١٣٪ حاليًا بعد أن تجاوز ٣٨٪ فى فترة سابقة.

وأشار الإتربى إلى أن استمرار خفض الفائدة سيكون فى صالح الإستثمار والمقترضين، مشددًا على أن التضخم، إذا تُرك دون سيطرة، يمثل خطرًا أكبر بكثير من ارتفاع أسعار الفائدة.

أما على صعيد السياسات المالية، فقد ركزت الحكومة مؤخرًا على ضبط الإنفاق العام، وتأجيل بعض المشروعات غير العاجلة، تحسين إدارة منظومة الدعم، ورفع كفاءة التحصيل الضريبى دون فرض أعباء إضافية على المواطنين. كما تم توسيع برامج الحماية الاجتماعية وتثبيت أسعار بعض السلع الأساسية بالتعاون مع القطاع الخاص، وهو ما ساعد على تخفيف الضغوط التضخمية على الفئات الأكثر تضررًا.

وتوقّع إيهاب رشاد، نائب رئيس مجلس إدارة شركة مباشر كابيتال، أن يتخذ التضخم مسارًا صعوديًا فى النصف الثانى من ٢٠٢٥ ليصل إلى نحو ١٥٪ بنهاية العام بسبب زيادات المحروقات.

أما الخبير المصرفى محمد عبد العال، فيرى أن التضخم سيتراجع بنسب تتراوح بين ١٪ و١,٥٪ ثم يتخذ مسارًا عرضيًا مع ميل للانخفاض حتى نهاية العام، مبررًا ذلك بـ«ضعف القوى الشرائية وانخفاض أسعار مدخلات الإنتاج نتيجة تراجع الدولار».

المؤسسات الدولية أبدت بدورها نظرة متفائلة حذرة تجاه التضخم فى مصر، حيث توقعت فيتش سولوشنز أن يصل سعر العائد إلى ٢١٪ فى ٢٠٢٥، و٢٥,١١٪ فى ٢٠٢٦، و٨,٢٥٪ فى ٢٠٢٧، مع استمرار خفض أسعار الفائدة تدريجيًا.

بينما أكدت موديز أن تزايد مصداقية السياسة النقدية وفعاليتها بعد تحرير سعر الصرف وخفض معدل التضخم، يتيح المجال لمزيد من خفض أسعار العائد، مع الحفاظ على بيئة جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية طويلة الأجل.

وفى الوقت نفسه، أشارت بلومبرج إلى أن تراجع معدل التضخم وارتفاع قيمة الجنيه يسهمان فى إفساح المجال أمام البنك المركزى المصرى لمزيد من التيسير النقدي.

ورغم الأرقام الإيجابية، إلا أن النصف الثانى من العام يحمل تحديات لا يمكن تجاهلها. حيث توقّع عدد من الخبراء تسارع معدلات التضخم نسبيًا فى أكتوبر ونوفمبر المقبلين مع تطبيق زيادات مرتقبة فى أسعار الوقود والكهرباء.

وفى المقابل، يرى آخرون أن استمرار تدفقات النقد الأجنبى من المؤسسات الدولية، وفى مقدمتها صندوق النقد الدولي، قد يساهم فى تخفيف أثر هذه الزيادات ويحافظ على المسار النزولى للتضخم حتى نهاية العام.

ويتوقع البنك المركزى المصرى أن يسجل التضخم متوسطًا يتراوح بين ١٤٪ و١٥٪ خلال ٢٠٢٥، على أن ينخفض تدريجيًا إلى حدود ١١٪ فى ٢٠٢٦، وصولًا إلى مستهدف ٧٪ ±٢٪ بحلول ٢٠٢٧. هذه التوقعات تعكس التفاؤل الحذر فى قدرة السياسات الحالية على تحقيق استقرار سعرى مستدام.

أما المؤسسات العالمية مثل مورجان ستانلى وصندوق النقد الدولي، فتتوقع أن يبلغ التضخم فى مصر ما بين ١٤٪ و١٨٪ بنهاية ٢٠٢٥، مع أفضل التقديرات عند ١٢–١٣٪، تمهيدًا لانخفاض أكبر خلال ٢٠٢٦.

وفى هذا السياق، قال أسلم عصام، الخبير المصرفي، إن التراجع الحالى فى التضخم يعكس تحسنًا فى إدارة السياسة الاقتصادية، ويعزز فرص الاستقرار المالي، ويمنح صانعى القرار مساحة أوسع لمزيد من التيسير النقدى إذا استمر تحسُّن المؤشرات العالمية.

السيناريو الأقرب حتى الآن هو استمرار التضخم فى نطاق ١٤٪–١٥٪ خلال ٢٠٢٥، مع تراجعه التدريجى نحو ١١٪ فى ٢٠٢٦، وصولًا إلى الهدف الرسمى للبنك المركزى عند ٧٪ ±٢٪ بحلول ٢٠٢٧. ليظل التضخم واحدًا من أبرز التحديات أمام الاقتصاد المصري، لكنه فى الوقت ذاته يمثل فرصة لإثبات قوة السياسات الاقتصادية واستدامة الإصلاحات الهيكلية التى تتبناها الدولة فى هذه المرحلة الحرجة.

يُذكر أن مصر نجحت بالفعل فى كبح جماح التضخم خلال الأشهر الماضية عبر مزيج من السياسات النقدية والمالية المدروسة، مدعومة بتحسن فى بيئة الاقتصاد الكلى وتدفقات رأس المال الأجنبي. ومع ذلك، يبقى المسار المستقبلى مرهونًا بقدرة الدولة على إدارة الإصلاحات المرتقبة فى أسعار الطاقة، وتوازنات السوق العالمية، وتدفق الاستثمارات.

لإقامة مدينة TANZA..

«البنك الأهلى» يرفع تمويل «ماجيك لاند الحكير» إلى 1.2 مليار جنيه

وقع البنك الأهلى المصرى عقد لزيادة تمويل استثمارى طويل الأجل ليصبح بقيمة ١,٢ مليار جنيه لصالح الشركة (ماجيك لاند الحكير) وذلك للمساهمة فى تمويل نسبة ٦٠٪ من التكاليف الاستثمارية والخاصة بإقامة مشروع الشركة والبالغ قيمته التقديرية نحو ٢,١ مليار جنيه، وذلك بهدف تطوير وإنشاء مدينة ترفيهيه تجارية متكاملة ودور عرض سينمائى تحت اسم مدينة TANZA والكائنة داخل المنطقة الحرة بمدينة السادس من أكتوبر والمملوكة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامي.

وعقب التوقيع اعرب سامى عبد المحسن الحكير رئيس مجلس إدارة شركة ماجيك لاند الحكير والعضو المنتدب عن مجلس إدارة مجموعة عبدالمحسن عبدالعزيز الحكير القابضة عن الشكر لفريق العمل بالبنك الأهلى المصرى وعن اعتزازه بالتعاون مع البنك ودوره الفعال فى إتمام عقد التمويل بنجاح وفقا ومتطلبات المشروع الممول، مشيدا بدور البنك البارز فى توفير التمويل اللازم للشركة وذلك بهدف اقامة مدينة ترفيهية كاملة، وما يتضمن ذلك من خدمات لازمة لتشغيلها بما يخدم ويحقق استراتيجية القطاع السياحى والخدمى فى مصر.

وأكد على أن التسهيلات الممنوحة من البنك الأهلى المصرى تعد دليلا واضحا على التوجه القوى نحو دعم النشاط السياحى والخدمى والعمل على مساندته لمواجهة كافة التحديات الاقتصادية العالمية، كما اوضح ان مجموعة الحكير القابضة تمتلك مجموعة من الشركات داخل المملكة العربية السعودية وخارجها تعمل فى كافة القطاعات الترفيهية والسياحية والتى من بينها مجموعة من الفنادق والمواقع الترفيهية وذلك بالشراكة مع شركات عالمية .

وصرح محمد الأتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى أن التمويل يأتى فى إطار دعم البنك المستمر لقطاع السياحة فى مصر والذى يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية وتنمية الشراكة مع المستثمرين من المملكة العربية السعودية، كما يتيح المشروع العديد من فرص العمل وهو ما يشجع البنك الأهلى المصرى على دعم هذا القطاع بشكل دائم ومتنامى بهدف استعادة قوة النشاط السياحى والثقافى وتطوير المنشآت السياحية ورفع مستوى جاهزيتها لاستقبال الالاف من المواطنين، الأمر الذى يتبناه البنك فى منح تلك التسهيلات الائتمانية للمشروعات الاستثمارية والقومية فى مصر بما يخدم الاقتصاد القومي.

وقالت سهى التركى نائب الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى أن عقد التمويل الاستثمارى لشركة (ماجيك لاند الحكير) والمملوكة لشركة الحكير للاستثمار والتنمية احد شركات مجموعة عبدالمحسن عبدالعزيز الحكير القابضة بالمملكة العربية السعودية، يأتى ضمن خطة الدولة لتطوير كافة المنشآت ذات الطبيعة الخاصة باعتبارها من الأماكن السياحية الترفيهية فى مصر، ومنها مدينة TANZA والتى سوف تضاهى المدن الترفيهية العالمية، خاصة أن مدينة الإنتاج تتميز بموقع استراتيجى لقربها من منطقة الأهرامات والمتحف المصرى الكبير المزمع افتتاحه قريبا بشكل رسمى مما سينعكس على جذب السائحين من مختلف دول العالم، والذى بالتبعية سيؤدى الى نمو تدفقات العملة الأجنبية وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة .

وأوضح شريف رياض رئيس الائتمان المصرفى للشركات والقروض المشتركة التنفيذى بالبنك الأهلى المصرى أن قيمة التمويل تبلغ نحو ١,٢ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٦٠٪ من إجمالى التكاليف الاستثمارية البالغة نحو ٢,١ مليار جنيه بفترة تمويل تصل إلى ٧,٥ سنوات، مضيفا أن التمويل يستهدف مواكبة أحدث النظم والمعايير العالمية للمدن الترفيهية.

«ميد بنك» يصدر تقرير الاستدامة 2024 و يعزز دوره فى الاقتصاد الأخضر

كتب: ياسر جمعه

كشف ميدبنك عن إصدار تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٤، فى خطوة تعكس التزامه العميق بمواصلة مسيرة النمو المستدام، وترسيخ معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) كركائز جوهرية فى استراتيجيته المصرفية.

ويستعرض التقرير كيفية دمج البنك لمبادئ الاستدامة فى عملياته وأنشطته داخل مصر، بما يضمن تعزيز دوره فى دعم الاقتصاد الوطني، والمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ الهادفة لبناء اقتصاد أخضر شامل وتنافسي.

ويغطى التقرير الأداء البيئى والاجتماعى والحوكمى للبنك خلال الفترة من يناير وحتى ديسمبر ٢٠٢٤، مع تضمين بيانات ومبادرات إضافية لتوضيح مسار البنك نحو الاستدامة، كما يستند التقرير إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI ٢٠٢١)، ويتماشى مع أبرز المرجعيات الدولية ومنها أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGs)، معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاح المالى المتعلق بالمناخ (TCFD)، إضافة إلى مبادئ الاتفاق العالمى للأمم المتحدة (UNGC).

تجدر الإشارة إن إطلاق تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٤ يمثل انعكاساً لاستراتيجية البنك القائمة على المسؤولية، حيث يعمل على دمج مبادئ الاستدامة فى جميع الانشطة المصرفية بما يضمن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادى وحماية البيئة وخدمة المجتمع، خاصة كون البنوك مؤسسات ليست مالية فقط، بل أصبحت محركات للتنمية المستدامة وقاطرة للتغيير الإيجابى فى المجتمع.

ويواصل ميدبنك يواصل تنفيذ مبادرات استراتيجية لدعم الاستدامة، تشمل التوسع فى الخدمات الرقمية، تمويل المشروعات صديقة البيئة، وتبنى سياسات تشغيلية تقلل من البصمة الكربونية، بما يتوافق مع أولويات الدولة المصرية والاتجاهات العالمية نحو التنمية المستدامة.

15% كاش باك من بطاقات saib بمناسبة «عودة المدارس»

أعلن بنك saib، عن إطلاق عرض خاص لحاملى بطاقاته الائتمانية من ماستركارد بمناسبة العودة للمدارس (Back to School)، يتيح لهم إمكانية تقسيط المصروفات الدراسية داخل أو خارج مصر على ٦ أو ١٠ أشهر بدون فوائد، والحصول على (كاش باك) يصل إلى ١٥٪، وذلك حتى ٣٠ سبتمبر الجاري.

وأوضح البنك إلى أنه سيتم تنفيذ طلبات التقسيط على البطاقات الائتمانية وفق خطة سداد يختارها العميل من ٦ أو ١٠ أشهر، على أن تتم إضافة مبلغ الكاش باك فى الشهر التالى لتنفيذ معاملة التقسيط.

وأوضح البنك أنه هناك مصاريف إدارية تُطبق عند تنفيذ عملية التقسيط وفقاً لمدة السداد المختارة، حيث تبلغ ٦٪ لمدة ٦ أشهر، و١٠٪ لمدة ١٠ أشهر.

كما أشار البنك إلى أن الحد الأدنى لقيمة المعاملة هو ٣,٠٠٠ جنيه، بينما يبلغ الحد الأقصى ١٥٠,٠٠٠ جنيه لكل عميل، لافتاً إلى أنه فى حالة السداد المبكر لطلب التقسيط يتم خصم ٧٪ من الرصيد المستحق للسداد.

وتأتى هذه الحملة فى إطار حرص بنك saib، على تقديم المزيد من العروض والحملات ذات القيمة المضافة لعملائه، بما يتماشى مع احتياجاتهم المختلفة على مدار العام، حيث توفر لهم مزايا متعددة بمناسبة عودة أبنائهم إلى المدارس و الجامعات.

هبط تحت ٤٨ جنيهًا للمرة الأولى منذ عام..

«الجنيه» يكسب جولة جديدة أمام «الدولار»

كتب: ياسر جمعه

شهد سعر الدولار الأمريكى تراجعاً ملحوظاً أمام الجنيه المصرى ليهبط تحت مستوى ٤٨ جنيهاً للمرة الأولى منذ أكثر من عام، فى مؤشر على قوة العملة المحلية بعد فترة من التقلبات، يرجع هذا التحسن إلى سياسات البنك المركزى المصرى الرشيدة وجهود المحافظ حسن عبدالله فى تعزيز استقرار الجنيه ودعم الاقتصاد الوطني.

وقال باهر عبد العزيز، الخبير المصرفي، إن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى فى أذون وسندات الخزانة المحلية، بالإضافة إلى تحسن تدفقات النقد الأجنبي، لعبت دوراً أساسياً فى تعزيز قوة الجنيه وكل ذلك تحقق بفضل السياسات المرنة التى اتبعها البنك المركزى لتوفير بيئة مستقرة وموثوقة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء

وقال أسلم عصام، الخبير الاقتصادي، أن استمرار الدولار فى التراجع يعتمد على مجموعة من العوامل، أبرزها استقرار الأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة واستمرار تدفق حصيلة موارد النقد الأجنبي، لكن نجاح البنك المركزى فى إدارة هذه الملفات بذكاء منح الجنيه زخماً كبيراً فى السوق.

وقالت دكتورة شيماء وجيه، الخبيرة الاقتصادية، إن الجنيه المصرى استعاد نحو ٦٪ من قيمته منذ بداية العام الجارى بعد أن وصل إلى أدنى مستوى له عند ٥١,٧٣ جنيه فى أبريل الماضي، ويعكس هذا التحسن فعالية السياسات النقدية والإصلاحات الاقتصادية التى يقودها البنك المركزى المصرى تحت إشراف المحافظ حسن عبدالله، وهو ما أسهم فى تعزيز ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المحلي.

وأكدت سهر الدماطي، نائبة رئيس بنك مصر الأسبق، أن زيادة تدفق العملات الأجنبية من مصادرها المختلفة، خاصة السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، إضافة إلى الأموال الساخنة القادمة للاستثمار فى أذون وسندات الخزانة، تعد من أهم العوامل وراء تراجع الدولار مقابل الجنيه ويبرز فى هذا السياق الدور المحورى للبنك المركزى المصرى الذى طبق آلية سعر الصرف المرن منذ مارس ٢٠٢٤، ما مكّن الجنيه من التكيف مع تحولات العرض والطلب فى السوق بطريقة فعالة.

الشراكة السعودية الإماراتية ترفع القيمة وتزيد الرواج..

«صفقة مراسى» تعيد رسم خريطة الاستثمار العقارى بالبحر الأحمر

كتبت - صفاء أرناؤوط

صفقة عملاقة شهدها السوق العقارى فى مصر خلال الفترة الماضية وهى صفقة مراسى البحر الأحمر بالشراكة بين مصر والسعودية والإمارات، وهو ما خلق حالة من التفاؤل والطمأنينة بمستقبل الاستثمار السياحى والعقارى لدى رجال التطوير العقارى والمستثمرين فى مصر، حيث أكد العديد من المطورين بأن المشروع سيدفع حركة النمو بمنطقة البحر الأحمر خاصة مع وجود شركة عملاقة مثل إعمار بجانب مدينتى الجونة ومكادى التابعتين لعائلة ساويرس.

قال رجل الأعمال المهندس نجيب ساويرس، أن توقيع الحكومة لعقود أكبر مشروع سياحى على البحر الأحمر بشراكة إماراتية سعودية، سيكون له تأثير إيجابى كبير على زيادة فرص العمل ودفع حركة النمو وزيادة الرواج السياحي.

وأضاف «ساويرس»، أن معدلات السياحة الوافدة حققت طفرة كبرى خلال الفترة الماضية، بما يستلزم زيادة المشروعات الفندقية والسياحية لتلبية الطلب المتزايد، مؤكدًا أن القطاع الخاص قدم تجارب مميزة خلال الفترة الماضية فى مجال السياحة خاصة فى الساحل الشمالى والبحر الأحمر بما يشجع على زيادة فرص جذب الاستثمارات فى ذلك المجال.

ولفت «ساويرس»، إلى أن تشجيع القطاع الخاص بخفض أسعار الفائدة مع استمرار استقرار سعر الصرف، سينعكس بالإيجاب على نمو وتيرة المشروعات، مشيرًا إلى أن ارتفاع سعر الفائدة على مدار السنوات الماضية مع ارتفاع أسعار مواد البناء ألقى بالمزيد من الأعباء على المطورين العقاريين، وساهم فى ارتفاع أسعار الوحدات بالسوق لمستويات عالية.

وأوضح أن الدولة المصرية أطلقت مبادرة جيدة خلال الفترة الماضية لزيادة جلسات الاستماع إلى القطاع الخاص وتذليل العقبات التى تواجهه، كما نجحت فى حل العديد من مشكلات المصانع المتعثرة وتشجيع الاستثمارات فى عدد من المجالات خاصة الزراعية منها، مطالبًا باستمرار النهج نحو خفض سعر الفائدة وصولاً إلى ٨٪ بما يسهم فى زيادة تشجيع النمو وتذليل العقبات أمام القطاع الخاص.

ومن جانبه، قال باسل الصيرفي، الرئيس التنفيذى لشركة أدير العالمية الذراع الخدمى والتسويقى لمجموعة سمو القابضة، أن صفقة رأس الحكمة بالشراكة مع إعمار ستخلق من منطقة البحر الأحمر فرصًا استثمارية واعدة وستزيد من القيمة الاستثمارية للمشروعات المتواجدة حاليًا بالمنطقة.

وأكد أن شراكة مصر مع السعودية والإمارات تساعد على جذب المزيد من الفرص الاستثمارية من الخارج مؤكدًا أن الاستثمار السياحى فى مصر واعد ومربح والعميل الأجنبى يدرس ويبحث دائمًا عن السوق المربح والعائد الاستثمارى الأكثر ربحًا.

ووقعت شركة سكاى تاور للتنمية التابعة لشركة إعمار مصر للتطوير العقاري، على عقد شراكة استراتيجية مع شركة جولدن كوست للفنادق والقرى السياحية والمشروعات الترفيهية لتطوير مشروع سياحى متكامل فى البحر الأحمر، وأعلنت شركة إعمار مصر للتنمية عن ضخ استثمارات جديدة بقيمة ٩٠٠ مليار جنيه بمنطقة البحر الأحمر لتنفيذ مشروع سياحى على غرار مشروع مراسى الساحل الشمالى ويقام المشروع على مساحة ٢٤٢٦ فدانًا.

وقال ضياء فرج الله رئيس مجلس إدارة شركة هوم تاون للتطوير العقاري، أن وجود شركة عملاقة مثل إعمار بمنطقة البحر الأحمر بجانب مدينة الجونة ومكادى هايتس سيثرى المنطقة بأكملها، مؤكدًا أن أنظار المستثمرين ستتجه خلال الفترة المقبلة للبحر الأحمر.

وأضاف مصر تمتلك فرصًا استثمارية سياحية واحدة سواء بمنطقة رأس الحكمة والساحل الشمالى أو بمنطقة البحر الأحمر والغردقة وتمتلك كافة المقومات التى تجعلها مؤهلة لجذب أنظار العالم للاستثمار بها.

وأشار إلى أن مشروع مراسى البحر الأحمر تجربة استثمارية ضخمة ستضيف للسوق المصرى والشراكة مع السعودية والإمارات تضع مصر على قائمة الأكثر جذبًا للاستثمار، وتدعم حركة السياحة والتنمية.

وكان الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء، قد شهد توقيع عقد إنشاء مشروع مراسى البحر الأحمر، مع شركة إعمار الإماراتية وشركة سيتى ستارز السعودية.

-ويقع المشروع على ساحل سوما باى ، بالقرب من مدينة الغردقة.-يتكون من ٢٤٠٠ فدان على الشواطئ البحر للبحر الأحمر.- يضم المشروع ١٢ فندقًا كمرحلة أولى (متنوعة: شاطئية، متوسطة، عائلية).-٩٠٠ مليار جنيه حجم الاستثمارات فى مشروع مراسى البحر الأحمر.- المشروع يضم ٣ مراسى دولية لاستيعاب أكبر عدد من اليخوت.- تبدأ الأسعار من ١٤ مليون جنيه للوحدات الغرفة الواحدة.- أسعار الفلل وصلت لـ ١٠٠ مليون جنيه.- يضم المشروع، عددًا من الشواطئ المميزة والتى تعتمد على لاجونز سياحية وفيلات مطلة على المياه.

«وان أوف وان» تطلق فى السوق المصرى باستثمارات 150 مليار جنيه

أعلنت شركة وان أوف وان للتنمية العمرانية عن إطلاق أعمالها رسميًا فى السوق المصري، مدعومة بمحفظة استثمارات تتخطى ١٥٠ مليار جنيه، واضعة أمامها هدفًا واضحًا يتمثل فى إعادة تعريف مفاهيم التطوير العمرانى من خلال تقديم مجتمعات متكاملة تتمحور حول الانسان ، وتجمع بين التصميم المدروس، و الخدمات العملية، والقيمة المستدامة.

تدخل "وان أوف وان" السوق برؤية واضحة وهوية قوية، تسعى من خلالها إلى تقديم نموذجًا مختلفًا فى صناعة التطوير العقارى فى مصر، مبنى على الفهم الحقيقى للاحتياجات المتغيرة للسوق، والاهتمام الدقيق بالتفاصيل، وتقديم تجربة متكاملة تعزّز العلاقة طويلة الأمد مع العملاء والمجتمع على حد سواء. وتتبنى الشركة استراتيجية تقوم على تطوير مجتمعات عقارية متكاملة بحجم تنفيذ مدروس يضمن سرعة الإنجاز، وتسليم الوحدات فى بيئة جاهزة للحياة من اليوم الأول، دون انتظار مراحل بناء طويلة.

تبدأ الشركة انطلاقتها العملية بمحفظة متنوعة تضم أربعة أراضى استراتيجية فى مواقع محورية شرق وغرب القاهرة. المشروع الأول فى أكثر المواقع تميزاً على محور ٢٦ يوليو بمدينة الشيخ زايد على مساحة ١٠ فدان، ويُعد وجهة إدارية وتجارية متكاملة تستهدف العلامات التجارية والمستخدمين الباحثين عن عنوان عصرى يجمع بين الحيوية وتكامل الخدمات، ليكون مقراً مميزًا للأعمال والعلامات التجارية العالمية والمطاعم المتنوعة والضيافة.. أما المشروع الثانى فى التجمع السادس بالقاهرة الجديدة على مساحة ٥٠ فدانًا، وهو مشروع سكنى متكامل مستلهم من فلسفة التصميم الحيوى (Biophilic Design)، يهدف إلى خلق مجتمع يربط الإنسان بالطبيعة عبر مساحات خضراء، وتخطيط ذكي، وتجربة معيشية تعزز الرفاهية اليومية للسكان. بينما تمتلك أيضًا قطعتين أرض فى زايد الجديدة و مدينة سفينكس لتكونا جزءًا من خططها التوسعية فى غرب القاهرة.

تعكس هذه المشروعات فلسفة "وان أوف وان" التى تقوم على أن يكون كل مشروع متفردًا فى فكرته، ودقيقًا فى تنفيذه، ومرتبطًا بسياقه الحضرى والمجتمعي. تُركّز الشركة على التميز النوعى لا الكمي، من خلال تطوير مشروعات مخططة بفكر يضع الأنسان أولا ويضيف قيمة لكل التفاصيل، و يُقدَّم منهج يراعى الاستدامة، ويُرسّخ علاقة مبنية على الثقة مع السوق والمستخدم النهائي.

وقال مصطفى صلاح، الرئيس التنفيذى لشركة وان أوف وان "وان أوف وان لم تأت لتكون مجرد مطور عقارى جديد، بل لتقدّم رؤية مختلفة بالكامل. نحن نؤمن أن كل مشروع يجب أن يُبنى على حاجة حقيقية، وسياق واضح، وتفكير استراتيجى طويل الأمد. لا نسعى إلى تقديم وحدات للبيع، بل إلى بناء وجهات ومعالم تعيش وتتطور مع الوقت. مشاريعنا الأولى فى الشيخ زايد والقاهرة الجديدة هى ترجمة مباشرة لفلسفتنا: مشروع يرتكز على الطبيعة والتوازن فى المعيشة، وآخر يعكس حيوية الأعمال وسهولة الوصول. هذه هى البداية فقط، وهدفنا أن نكون مرجعًا فى السوق لكل من يبحث عن قيمة حقيقية، ووضوح فى الرؤية، والتزام فى التنفيذ، مع ترك أثر ملموس فى حياة الناس والمجتمع.

«توريك» تحقق 1.3 مليار جنيه مبيعات فى «مارينا 1»

حققت شركة «التعمير للتطوير العقاري- توريك TOREC DEVELOPMENTS» – إحدى شركات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة – مبيعات ١,٣ مليار جنيه بمشروع «مارينا ١ » بالساحل الشمالى ، المملوك لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

وطرحت شركة التعمير للتطوير العقاري- توريك TOREC DEVELOPMENTS ، بمشروع مارينا ١ عدد ١٤٧ وحدة بنماذج متنوعة بين الشاليهات والتاون والتوين هاوس والفيلات المنفصلة بمساحات متنوعة تبدأ من ٧٨ الى ٣٩٦ متر بسعر متر يبدأ من ٣٠ الف – ٤٦ الف جنيه وذلك للسداد النقدى .

وأتاحت شركة توريك نظام دفع لمشروع مارينا ١ يتمثل فى مقدم ١٠ ٪ وتقسيط حتى ٧ سنوات محمل بالفوائد ، ومن المتوقع بدء تسليم الوحدات فى ٢٠٢٧ .

ويقع منتجع مارينا ١ فى قلب الساحل الشمالي، وتحديدًا عند الكيلو ٩٤ على طريق إسكندرية – الصحراوي، ويتسم بالقرب من العديد من المعالم الشهيرة مثل مدينة العلمين الجديدة وسيدى عبد الرحمن وابراج العلمين وكورنيش العلمين والعلمين آرينا .

وتأسست شركة التعمير للتطوير العقارى (توريك TOREC DEVELOPMENTS)فى عام ٢٠١٥ تحت اسم «التعمير للتطوير العقارى – الأولى» بهيكل مساهمين يتكون من «هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة» وشركة «الأولى للتمويل العقاري»، بالإضافة إلى «ميد بنك» و«الشركة القابضة للاستثمار والتعمير» وشركة «مصر للتأمين» وشركة «مصر لتأمينات الحياة»، وتأسست الشركة برأس مال ٥ ملايين جنيه، وتم رفعه فى وقت قصير إلى ٥٠ مليون جنيه، ثم إلى ١٢٤ مليون جنيه فى عام ٢٠١٨.

ومع بداية عام ٢٠٢١ اتخذت مسارًا جديدًا نحو التوسع فى السوق المصرية والعمل على تنويع نشاطها، ليضم التطوير العقارى بجانب التسويق لمشروعات هيئة المجتمعات العمرانية.

وفى أغسطس عام ٢٠٢١، وانطلاقًا من رغبة الشركة فى التوسع والتطوير، تم تعيين إدارة تنفيذية جديدة للشركة، واختيار المهندس محمد أنور هلال مديرًا تنفيذيًا لها، واتخذت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قرارًا برفع حصتها فى الشركة لتستحوذ على نحو ٦٧٪ من إجمالى الأسهم، وتم رفع رأس مال الشركة إلى ٥٠٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٢.

إطلاق المرحلة الأولى من «الجار بريتش ديستريكت» باستثمارات 20 مليار جنيه

أطلقت شركة الجار للتطوير العقارى المرحلة الأولى من مشروعها الجديد «الجار بريتش ديستريكت» فى شرق القاهرة، باستثمارات اجمالية تقدر بنحو ٢٠ مليار جنيه، على مساحة تتجاوز ٧٠ فدانًا.

وقال الدكتور أحمد عبد المجيد، رئيس مجلس إدارة الشركة وعضو مجلس النواب، إن المرحلة الأولى من المشروع تضم نحو ١٢٠٠ وحدة سكنية وفندقية، على أن تُدار الوحدات الفندقية من قبل مجموعة فنادق كونكورد العالمية، وذلك وفق تصميمات معمارية مبتكرة.

وأضاف أن نسبة البناء لن تتجاوز ٢٥٪ من إجمالى المساحة، ما يتيح تخصيص المساحة الأكبر للمسطحات الخضراء والخدمات الترفيهية المتنوعة.

وأشار إلى أن الشركة بدأت أعمال الإنشاء قبل الإطلاق الرسمى للمشروع، فى خطوة تعكس قوة الملاءة المالية والالتزام الصارم بمواعيد التسليم.

واحتفالًا بطرح المشروع، أعلن عبدالمجيد عن تقديم خصم ١٠٪ على أسعار الطرح الأول، مؤكدًا أن «الجار بريتش ديستريكت» سيكون علامة فارقة فى مشروعات التطوير العقارى بشرق القاهرة.

وأوضح أن المشروع يمثل إضافة قوية لمفهوم المجتمعات السكنية المتكاملة، حيث يضم حمامات سباحة ومساحات خضراء واسعة وممرات للمشاة، فضلًا عن نادٍ اجتماعى متكامل (Clubhouse) يضم جيم وسبا وقاعات للاسترخاء.

ولفت إلى أن الموقع الاستراتيجى للمشروع فى قلب شرق القاهرة، على طريق السويس مباشرة أمام Open Air Mall فى «مدينتي»، وعلى بُعد دقائق من العاصمة الإدارية الجديدة ومطار القاهرة الدولي.

كما يتضمن المشروع منطقة تعليمية متكاملة الخدمات تشمل أول جامعة بريطانية للعلوم الطبية معتمدة تمنح درجات علمية مباشرة من جامعة Aston العريقة بالشراكة مع شركة NHMC البريطانية للخدمات الطبية و تمثل نحو ٣٥٪ من المشروع، وتمتد المنطقة الطبية والتجارية بالمشروع على مساحة ٢٥ فدان.

وأكد عبد المجيد أن شركته تعاقدت مع نخبة من كبرى المكاتب الاستشارية فى مصر والمنطقة، ليكونوا شركاء نجاح فى تطوير المشروع، بما يضمن تقديم منتج عقارى استثنائى يجمع بين الجودة والتصميم العصرى والخبرة العالمية.

وكشف عبد المجيد أن التصميمات الهندسية للجزء التجارى فى المشروع وضعها المعمارى العالمى رائف فهمي، أحد أبرز المصممين فى مصر والعالم، فيما تولى المهندس طارق صبحي، رئيس مجلس إدارة شركة Okoplan، تصميم أعمال اللاندسكيب.

ويضم المشروع ٦٧ مبنى سكنيًا بارتفاع بدروم وأرضى بحديقة وأربعة أدوار بالإضافة إلى الروف، على مساحة ٤٥ فدان، مع مراعاة تحقيق أفضل معايير التهوية الطبيعية والإضاءة الجيدة والاستخدام الأمثل للمساحات المفتوحة والبحيرات الصناعية، كما يطرح المشروع باقة متنوعة من الوحدات السكنية التى تلبى مختلف متطلبات العملاء، حيث تبدأ من شقق غرفة واحدة بمساحات تتراوح بين ٦٦ و٧٢ مترًا، ووحدات بغرفتين بمساحات من ١١٦ حتى ١٣٢ مترًا، وصولًا إلى شقق ثلاث غرف بمساحات بين ١٥١ و١٨٨ مترًا.

«العاصمة الإدارية» تستضيف بطولة العالم لرفع الأثقال البارالمبية

شهد الدكتور أشرف صبحى وزير الشباب والرياضة المؤتمر الصحفى الخاص بالإعلان عن رعاية شركة العاصمة الادارية للتنمية العمرانية لبطولة العالم لرفع الأثقال البارالمبية ٢٠٢٥ والتى تستضيفها العاصمة الإدارية خلال الفترة من ٨ إلى ١٨ أكتوبر المقبل، بالصالة المغطاة لنادى النادى وبحضور وضيافة المهندس خالد عباس رئيس مجلس ادارة شركة العاصمة الادارية للتنمية العمرانية والدكتور حسام الدين مصطفى رئيس اللجنة البارالمبية .

ووجه وزير الشباب، التحية لمجلس ادارة اللجنة البارالمبية وايضا كل الشكر والتقدير للإعلام المصرى على اهتمامه بالتواجد فى هذا المؤتمر والاهتمام المعهود منهم بالرياضيين من ذوى الهمم .

وعبر المهندس خالد عباس عن سعادته باستضافة مقر الشركة لهذا المؤتمر الكبير واستضافة العاصمة الإدارية لبطولة العالم لرفع الأثقال البارالمبي. وأضاف «حرصنا على مشاركة ورعاية شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية بهذا الحدث العالمى وهو ما يتماشى مع رؤية القيادة السياسية فى إنشاء مجتمع متكامل يوفر الفرص لجميع أفراده، وبصفة خاصة الرياضيين البارالمبيين وأصحاب الهمم، مؤكدا على أهمية ان تكون كل البطولات العالمية التى تنظمها مصر تقوم باستضافتها العاصمة الإدارية الجديدة لتسليط الضوء على مصر الجديدة والتطور الكبير الذى طرأ على التنمية والعمران فى الجمهورية الجديدة .

بشكل مستدام ومسؤول ودعم السياسات الوطنية..

مصر جاهزة لـ«الذكاء الاصطناعى»

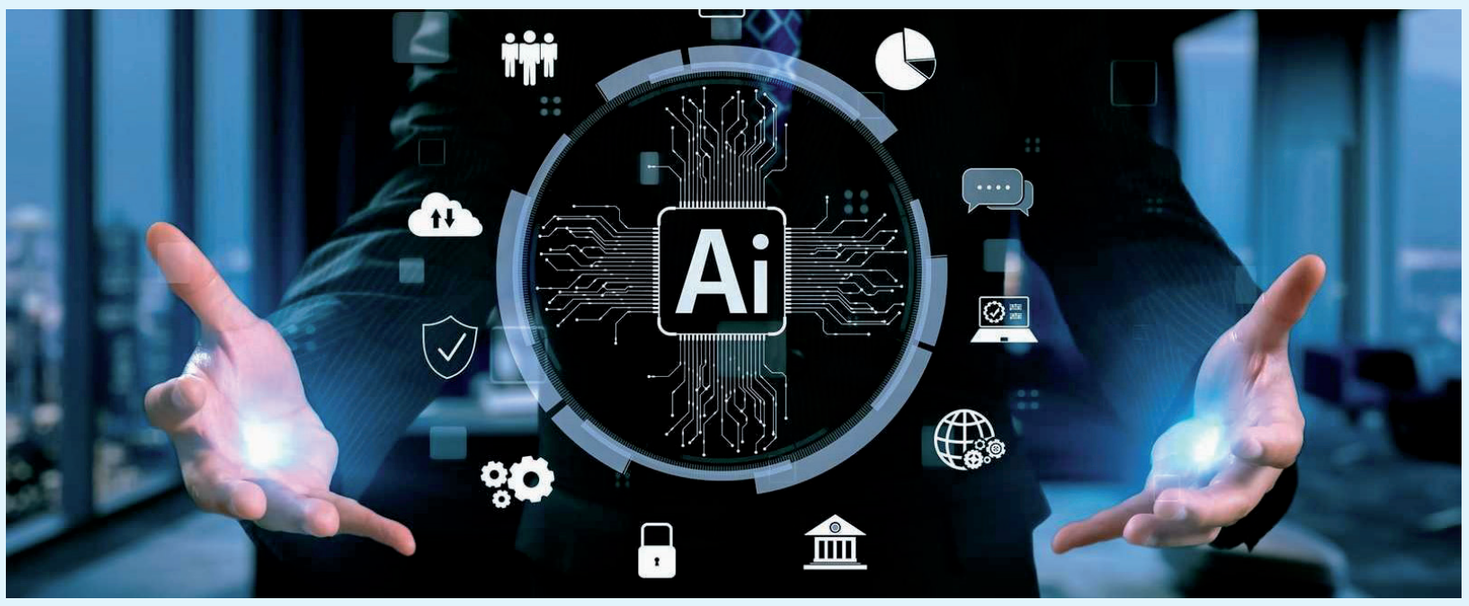

اليونسكو: «تقرير التقييم» يؤكد الالتزام المصرى ببناء منظومة أخلاقية وشاملة

كتبت: سهر سامح

شهد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فعاليات الاحتفالية الخاصة بإطلاق تقرير تقييم الجاهزية الوطنية للذكاء الاصطناعى بمركز إبداع مصر الرقمية بالجيزة، حيث تم إعداد التقرير بتنسيق وثيق بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمكتب الإقليمى لليونسكو فى مصر والسودان، وبتمويل من الاتحاد الأوروبى.

ويهدف التقرير إلى تقييم جاهزية مصر لتبنى الذكاء الاصطناعى بشكل مستدام، ومسؤول، ودعم السياسات والاستراتيجيات الوطنية فى هذا المجال الحيوى بما يسهم فى تعزيز جهود الدولة لبناء نظام بيئى للذكاء الاصطناعى يتسم بالمسؤولية والشمولية والالتزام بالمعايير الأخلاقية والدولية.

تم اعداد التقرير باستخدام منهجية تقييم الجاهزية (RAM) الخاصة باليونسكو وبمشاركة خبراء المنظمة، والتقرير ليس مجرد تقييم، بل يمثل خطة عمل مشتركة توضح كيف يمكن للمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية وشركاء التنمية العمل معًا لبناء أنظمة ذكاء اصطناعى تخدم الصالح العام وتضمن عدم ترك أحد خلف الركب.

كما يمثل خارطة طريق للعمل الشامل؛ حيث يعد أداة لتوجيه أصحاب المصلحة فى الدولة نحو ترسيخ القيم الأخلاقية فى كل مرحلة من مراحل سياسات وممارسات الذكاء الاصطناعى، بدءًا من التصميم والتطوير وحتى النشر والتنظيم بهدف ضمان مساهمة الذكاء الاصطناعى فى تحقيق نمو اقتصادى شامل، وتنمية اجتماعية، ومستقبل مستدام.

وأكد الدكتور عمرو طلعت أن أهمية إطلاق تقرير اليونسكو حول جاهزية مصر لتبنى الذكاء الاصطناعى المسؤول تنبع من كونه يمثل أداة تشخيصية دقيقة تتيح لمصر تعزيز مواطن القوة، ورصد التحديات التى تستوجب المعالجة، واستكشاف الفرص التى يمكن اغتنامها؛ معربا عن خالص شكره لشركاء مصر فى اليونسكو والاتحاد الأوروبى على دعمهم وإجراء هذا التقييم كأحد أوائل التقييمات من نوعه فى المنطقة العربية.

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى أن التقرير يعكس المشهد الحالى فى تطبيق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى فى نسختها الأولى، ويركز بدقة على خمسة محاور رئيسية تشمل: الأبعاد القانونية والتنظيمية لتبنى الذكاء الاصطناعى المسئول، والأبعاد الاجتماعية والثقافية وما يرتبط منها من مستويات الثقافة الرقمية والتعليمة وسد الفجوة الرقمية، والأبعاد العلمية والتعليمية وما يرتبط به من إنفاق على البحث والتطوير والابتكارات وإطلاق المبادرات التعليمية فى هذا المجال، والأبعاد الاقتصادية لتبنى الذكاء الاصطناعى فى مصر فى القطاعين الحكومى والخاص وتحليل السوق ودور هذه التقنيات فى مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية وكذلك تأثيرها على سوق العمل، والأبعاد التقنية المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية لمصر ورصد مدى ملاءمتها للإسراع من وتيرة تبنى تطبيقات الذكاء الاصطناعى.

وأوضح الدكتور عمرو طلعت أن التوصيات التى خرج بها التقرير شملت ثلاثة محاور وهى : اللوائح التنظيمية، والإطار المؤسسى، وبناء القدرات؛ مؤكدا أنه سيتم تضمينها فى المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى (٢٠٢٥-٢٠٣٠)؛ مستعرضا أهم محاور الاستراتيجية وما تضمنته من تطبيق عملى للتوصيات الواردة فى التقرير؛ مشيرا إلى أن المحور الأول المعنى بالحوكمة قد شهد إطلاق سياسة البيانات المفتوحة، كما يتم العمل على وضع خارطة طريق للتشريعات التى قد يتطلبها التوسع فى تبنى تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى مصر، بالإضافة الى دراسة ادخال أحكام محددة لمشتريات الذكاء الاصطناعى للجهات الحكومية على نحو يحد من التحيز الخوارزمى ويعزز الاستخدام الآمن والمسئول لمنظومات الذكاء الاصطناعى.

وأضاف الدكتور عمرو طلعت أن المحور الثانى المعنى بالبيانات فقد شمل إطلاق سياسة الحوسبة السحابية أولًا، والعمل مع كافة الجهات الحكومية على إتاحة بيانات مجهلة ومجمعة للمبتكرين والباحثين على النحو الذى يحقق التوزان بين حماية خصوصية البيانات وعدم تقييد تبادل البيانات بشكل يعرقل تنامى تطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ مشيرا إلى المحور الثالث المعنى ببناء تطبيقات ذات الأثر التنموى فى مختلف القطاعات ومنها بناء تطبيق لتحويل النص المنطوق إلى مكتوب بنسبة دقة تجاوزت ٩٦٪ تم تطبيقه فى قطاع العدل، وتطبيق آخر للكشف المبكر عن بعض الأمراض واسعة الانتشار؛ موضحا أن المحور الرابع يركز على إتاحة سعات حوسبية فائقة القدرة وذلك من خلال التوسع فى الطاقة الحوسبية واقتناء موارد حوسبية ليس فقط لاستخدام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهات التابعة لها إنما ايضا لإتاحة بعض هذه الموارد الى الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة العاملة فى مجال الذكاء الاصطناعى.

وأضاف الدكتور عمرو طلعت أن المحور الخامس المعنى ببناء القدرات الرقمية فى مجال الذكاء الاصطناعى يستهدف أن يكون هناك نحو ٣٠ ألف مهندس عالى التخصص بحلول عام ٢٠٣٠، فضلا عن التوسع فى برامج محو الأمية الرقمية، ولاسيما للسيدات فى الريف والحضر لبناء إدراك مجتمعى حول فوائد ومخاطر هذه التقنيات؛ لافتا إلى أن هناك تعاونًا مع وزارة التربية والتعليم لتطبيق ودمج الذكاء الاصطناعى فى المراحل التعليمية المختلفة؛ مضيفا أن المحور السادس معنى بنشر الوعى بالذكاء الاصطناعى لدى مختلف شرائح المجتمع العمرية والمهنية وتشجيع الابتكار حيث تم البدء فى تنفيذ برامج تدريبية متنوعة موجهة للسادة أعضاء الهيئات القضائية والمحامين وغيرهم، كما تم إطلاق مسابقة كبرى تستهدف مختلف الفئات العمرية وتتضمن ضمن مساراتها مسار معنى بالذكاء الاصطناعى والبرمجة.

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى أن ما تحقق من مشروعات يمثل خطوات من مسيرة طويلة نحو تبنى الذكاء الاصطناعى بشكل مسؤول وآمن وشامل ومستدام، مؤكدا عزم مصر على الاستفادة من كافة التوصيات والمقترحات المطروحة فى هذا التقرير والاستمرار فى نقل هذه الخبرات لمجموعات العمل العربية والأفريقية فى ذات الشأن.

وفى كلمتها قالت الدكتورة نوريا سانز مدير مكتب اليونسكو الإقليمى فى مصر والسودان "إن تقرير الجاهزية للذكاء الاصطناعى يمكن مصر من المشاركة فى حوار متعدد الأطراف مع أكثر من ٧٠ دولة طبقت المنهجية نفسها. هذا التبادل يُثرى التجربة الوطنية لمصر فى تنفيذ الإصدار الثانى من استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعى."

ويقدم التقرير رؤية شاملة لمشهد الذكاء الاصطناعى فى مصر، من خلال تقييم السياسات والمؤسسات والأطر القانونية وآليات مشاركة أصحاب المصلحة، وذلك استنادًا إلى توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعى، وهى الأداة المعيارية العالمية الوحيدة فى هذا المجال التى اعتمدتها بالإجماع ١٩٣ دولة عضو فى عام ٢٠٢١.

كما يشير التقرير إلى الخطوات المهمة التى تحققت حتى الآن فى مصر مثل إطلاق الإصدار الثانى من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى (٢٠٢٥–٢٠٣٠) وتشكيل المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى (٢٠١٩)، مع التأكيد فى الوقت ذاته على وجود مجالات تتطلب مزيدًا من المواءمة بين الابتكار والأخلاقيات.

وفى كلمتها عبر تقنية الفيديو كونفرنس؛ قالت ليديا بريتو مساعدة المدير العام لليونسكو لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية بالإنابة " إن التطورات التى تشهدها تقنيات الذكاء الاصطناعى يتزامن معها تزايد مخاطره، ويؤدى غياب أطر الحوكمة الملائمة إلى تكريس أوجه عدم المساواة، وإضعاف قدرات الشباب، وتقويض حقوق الإنسان. ويؤكد هذا التقرير التزام مصر ببناء منظومة ذكاء اصطناعى أخلاقى وشامل، ونتطلع إلى العمل معا لتنفيذ توصياته".

تجدر الإشارة إلى أنه فى إطار إعداد التقرير، عُقدت جلسات مشاورات وطنية لأصحاب المصلحة حول مجالات هذا التقييم بمشاركة مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية وأصحاب الخبرات بما فى ذلك ممثلين عن القطاعين الحكومى والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدنى، ورواد الأعمال الشباب.

وتعد مشاركة مصر فى منهجية تقييم الجاهزية للذكاء الاصطناعى (RAM) تأكيدًا على مكانتها كقائد إقليمى فى مجال التحول الرقمى المسؤول، وتجسيدًا لالتزامها بالحوكمة الأخلاقية، وسعيها إلى الريادة فى تطوير ذكاء اصطناعى متمحور حول الإنسان، يكون تحويليًا وعادلاً فى آن واحد. كما أسهمت هذه المشاركة أيضا فى تعزيز الحوار بين مختلف القطاعات، وفتح المجال أمام نشر أوسع لنتائج التقرير بين أصحاب المصلحة على المستويين الوطنى والدولى.

للشراكة فى مجمع RDH..

«المصرية للاتصالات» توافق مبدئيًا على عرض «هيليوس للاستثمار»

كتب- أسامة محمد:

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات عن قرار مجلس إدارتها المنعقد بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠٢٥ بالموافقة المبدئية على العرض الملزم المقدم من شركة هيليوس للاستثمار (Helios Investments) للاستحواذ على نسبة تتراوح بين ٧٥٪ و٨٠٪ من شركة تابعة ستتملك مجمع مراكز البيانات الإقليمى RDH لتصبح شراكة بين الطرفين فى مجال نشاط مراكز البيانات فى مصر، وذلك عقب إتمام إعادة هيكلة الأصول محل الصفقة فى هذه الشركة، وفقاً للإجراءات المتبعة فى هذا الشأن، لتصبح نسبة المستثمر فى هذه الشركة المشتركة من ٧٥٪ إلى ٨٠٪ ونسبة الشركة من ٢٠٪ إلى ٢٥٪.

كما وافق المجلس على توقيع اتفاقيات المبادئ الخاصة بشروط وأحكام الصفقة ووافق على تعيين أحد المستشارين الماليين المستقلين من المقيدين فى الهيئة العامة للرقابة المالية لتحديد القيمة العادلة لمجمع مراكز البيانات الإقليمي. RDH ويتضمن عرض هيليوس للاستثمار تقييمًا لـ١٠٠٪ من مجمع مراكز البيانات لا يقل عن مبلغ وقدره ٢٣٠ مليون دولار أمريكى على أن يتم سداد مقابل الصفقة للشركة المصرية للاتصالات بناء على هذا التقييم عند إتمام الصفقة.

مع إمكانية زيادة هذا التقييم ليصبح بحد أقصى ٢٦٠ مليون دولار أمريكى فى ضوء تحقق بعض مؤشرات الأداء، كما سيتم تفصيله فى العقود النهائية.

ويظل إتمام الصفقة والتوقيع على العقود النهائية مرهونًا باستيفاء عدد من الشروط، تشمل الاتفاق على كافة الشروط والأحكام النهائية للعقود، وإتمام عملية إعادة هيكلة مجمع مراكز البيانات الإقليمى RDH فى شركة تابعة للمصرية للاتصالات، واعتماد دراسة القيمة العادلة التى سيعدها المستشار المالى المستقل والحصول على الموافقات الداخلية لدى الشركة واستيفاء كافة المتطلبات المنصوص عليها فى المادة (٤٣ مكرر) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، والحصول على جميع الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية المختصة.

وتقوم شركة إى أف جى هيرميس بدور المستشار المالى الحصرى للصفقة. كما يقوم كل من مكتب أدسيرو، راجى سليمان ومشاركوه ومكتب ألن وأوفرى شيرمان بدور المستشارين القانونيين للشركة المصرية للاتصالات.

«محمود صفراطه» نائبًا للرئيس التنفيذى لـ«إيتيدا» لتنمية أسواق تكنولوجيا المعلومات

كتب: أسامة محمد

أصدر الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قرارًا بتعيين المهندس محمود محمد محمود إبراهيم صفراطه نائبًا للرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا" لتنمية أسواق تكنولوجيا المعلومات.

ويتمتع المهندس صفراطه بخبرة مهنية واسعة تزيد عن 25 عامًا فى تطوير الأعمال وقيادة التحول الاستراتيجى داخل كبرى شركات التكنولوجيا العالمية متعددة الجنسيات مثل هيوليت باكارد (HP)، وهانيويل (Honeywell)، وذلك بخلاف خبراته فى مجال ريادة الأعمال التكنولوجية وإدارة المشاريع الناشئة وتقديم الاستشارات فى تطوير حلول مبتكرة بالذكاء الاصطناعى والتقنيات المتقدمة فى مجالات الطاقة المتجددة والنظيفة.

وقبل انضمامه إلى الهيئة، شغل المهندس محمود صفراطه عدد من المناصب القيادية فى شركة هانيويل العالمية، كان أبرزها المدير الإقليمى لقطاع السلامة الصناعية فى دبي، حيث أدار العمليات فى أسواق روسيا وآسيا الوسطى وتركيا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وقاد صفراطه العديد من المبادرات الاستراتيجية التى استهدفت تطوير حلول رقمية مبتكرة فى قطاعات التعليم والطاقة والصناعة، مثل مشروع "الفصول الدراسية الرقمية" وخدمة "الأجهزة كخدمة (DaaS)". كما أشرف على عمليات تطوير حلول متقدمة فى البرمجيات وإنترنت الأشياء (IoT) لمراقبة وتحليل بيانات السلامة فى قطاعات التعدين والبترول، بما أسهم فى تعزيز مستويات الأمان فى بيئات العمل عالية المخاطر.

وتميزت مسيرته بقيادة مبادرات توطين الصناعة فى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، إلى جانب وضع استراتيجيات لتطوير قنوات البيع وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، وتحقيق نمو مستدام للأعمال. كما ساهم المهندس محمود صفراطه فى تمكين الكوادر المحلية بالأسواق التى عمل بها وساهم فى تعزيز زيادة تمثيل المرأة فى المناصب القيادية، والتوسع فى أسواق جديدة مع تأسيس مرافق إنتاجية فى أفريقيا والسعودية والإمارات.

انضم المهندس محمود صفراطه إلى هيئة "إيتيدا" عام 2024 كرئيس لقطاع تنمية أسواق تكنولوجيا المعلومات، حيث نجح فى تسريع نمو قطاعى تكنولوجيا المعلومات والتعهيد فى مصر من خلال بناء شراكات وعلاقات قوية وفتح آفاق جديدة للأسواق أمام الشركات المحلية والعالمية، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة بما يعزز قدرة السوق المصرى على تقديم الخدمات العالمية.

حصل المهندس محمود صفراطه على درجة البكالوريوس فى هندسة الاتصالات والإلكترونيات من جامعة القاهرة، وهو معروف ليس فقط بإنجازاته المهنية ولكن أيضًا بشغفه بتطوير الكوادر البشرية وصياغة استراتيجيات المواهب وقيادة برامج تنمية المهارات الرقمية وتوجيه فرق العمل لتحقيق أقصى إمكاناتهم.

لتجفيف مصادر تمويل الحرب الروسية..

«ترامب» يحرض الأوروبيين على الحرب الاقتصادية ضد الصين والهند

كتب: عبد الحى ابراهيم

تعتبر سياسة «أمريكا أولاً» التى ينتهجها الرئيس «دونالد ترامب» بعد عودته إلى سدة الحكم، بمثابة زلزال سياسى اقتصادى يعيد رسم خرائط التحالفات الاقتصادية والدبلوماسية العالمية، وفى تطور هو الأبرز، لا يكتفى «ترامب» بالتلويح بسياسات القيود التجارية، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، داعيًا حلفاءه الأوروبيين إلى الانضمام إلى حرب اقتصادية مباشرة وغير مسبوقة ضد دولتين من أكبر القوى الصاعدة فى العالم، «الصين والهند»، هذا التوجه الجديد، يربط بشكل مباشر بين الضغط الاقتصادى على بكين ونيودلهى وبين إضعاف قدرة روسيا على تمويل حربها فى أوكرانيا، مما يضع العالم أمام معادلة معقدة قد تغير ميزان القوى العالمية وتختبر مرونة التحالفات التقليدية.

وفى تحوّل لافت فى الاستراتيجية الأمريكية، يطالب الرئيس «ترامب» الاتحاد الأوروبى باتخاذ خطوة غير مسبوقة، بفرض رسوم جمركية تصل إلى ١٠٠٪ على واردات الصين والهند، هذا المطلب، الذى جاء وفقا لوكالة «رويترز»، فى محادثة هاتفية، الثلاثاء الماضي، مع ميعوثى الاتحاد الأوروبى المعنيين بالعقوبات، لا يستهدف الدولتين بشكل مباشر بقدر ما يسعى إلى تجفيف مصادر التمويل الرئيسية للحرب الروسية فى أوكرانيا، وفق تصور «ترامب»، الذى يرى أن الصين والهند أصبحت أكبر مشترين للنفط الروسى منذ أن فرضت بروكسل حظراً على صادرات موسكو النفطية، وباتتا تمثلان شريان الحياة الذى يُمكّن الرئيس الروسى «فلاديمير بوتين» من مواصلة الحرب، هذا الإجراء، الذى يشكل تغييراً جذرياً فى نهج واشنطن من التهديد المباشر لروسيا إلى استهداف شركائها التجاريين، يضع الاتحاد الأوروبى أمام خيار صعب. وتأكيداً على المنطق الاقتصادى الكامن وراء هذا التحرك، تُظهر الأرقام سبب تركيز «ترامب» على الصين والهند، ففى عام ٢٠٢١، كانت أوروبا تستحوذ على ٤٠٪ من صادرات روسيا النفطية، أما اليوم فلا تتجاوز حصتها ٥٪، وفى المقابل، ارتفعت واردات الهند من النفط الروسى ١٩ ضعفاً منذ ذلك الحين، لتصل إلى ١,٩ مليون برميل يومياً، بينما زادت الصين مشترياتها بنسبة ٥٠٪ لتصل إلى ٢,٤ مليون برميل يومياً، ووفقا لرؤية بعض الخبراء والمحللين، هذه الصفقات، التى تتم بأسعار مخفضة للغاية، مكّنت روسيا من تحقيق إيرادات نفطية سنوية تصل إلى ٨٨ مليار يورو، مما يفسر قدرتها على الصمود الاقتصادى فى وجه العقوبات الغربية. ويرى خبراء، أن موقف الاتحاد الأوروبى يظل متبايناً، ففى حين أكد دبلوماسيون أن واشنطن أبدت استعدادها لفرض رسوم مماثلة إذا وافقت بروكسل على المشاركة، إلا أن الاتحاد الأوروبى قد فضّل حتى الآن سياسة العقوبات على الرسوم الجمركية، وهو ما يتضح من «المبادرة الألمانية، الفرنسية» الأخيرة التى تسعى لفرض حزمة عقوبات جديدة على قطاع الطاقة والبنوك الروسية، دون استهداف دول ثالثة بشكل مباشر. وتظهر الصين والهند قدراً كبيراً من عدم الاكتراث بتهديدات «ترامب»، فبكين أكدت أنها ستضمن أمن إمداداتها من الطاقة بما يخدم مصالحها الوطنية، بينما اتهمت نيودلهى الغرب بالنفاق، مذكّرة بأن واشنطن نفسها كانت قد شجّعت مشترياتها من النفط الروسى فى البداية بهدف استقرار أسعار النفط العالمية، هذا المزيج من الضغوط الأمريكية والتوترات الهيكلية مع الصين والتحولات فى العلاقة مع واشنطن، يدفع الهند للبحث عن شركاء أكثر موثوقية، وهو ما يفتح نافذة فرصة فريدة أمام أوروبا لتعميق شراكتها مع نيودلهي.

ويقول محللين: «يجب على أوروبا أن تتجنب سياسات «ترامب» التجارية التى قد تضر بسمعتها، وأن تثبت أنها شريك موثوق على المدى الطويل، وليس فقط من أجل كسب ود واشنطن».

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

14-9-2025
NO.372

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

بحزمة رواتب وحوافز تاريخية من «تسلا»..

إيلون ماسك.. أول «تريليونير» فى العالم

كتب: دعاء سيد

فى خطوة غير مسبوقة بتاريخ الشركات العالمية، أصبحت حزمة الرواتب والحوافز الخاصة بشركة «تسلا» التى يمتلكها الملياديرإيلون ماسك، محور اهتمام اقتصادى واسع، بعدما اعتُبرت الأضخم فى تاريخ «وول ستريت».

ترتبط هذه الحزمة بشكل مباشر بأداء الشركة وقيمتها السوقية، وقد جعلت رجل الأعمال الأمريكى إيلون ماسك، على أعتاب تحقيق إنجاز تاريخى قد يجعله أول شخص فى العالم تتجاوز ثروته حاجز التريليون دولار.

خطة تسلا

بداية، اقترح مجلس إدارة شركة «تسلا» خطة تعويضات ضخمة للرئيس التنفيذى إيلون ماسك تصل قيمتها إلى تريليون دولار، لتصبح بذلك أكبر حزمة تعويضات فى تاريخ الشركات.

ووفق صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية، فقد اقترح مجلس إدارة شركة «تسلا» حزمة رواتب جديدة لماسك بقيمة تريليون دولار على مدى العقد المقبل إذا تمكن من تحقيق سلسلة من الأهداف الهائلة.

وبموجب الخطة، لن يتلقى ماسك أى راتب أو مكافأة لكنه سيحصل على أسهم على أقساط يتم فتحها من خلال الزيادات فى القيمة السوقية لشركة «تسلا»، بما فى ذلك زيادة هائلة فى الأرباح وبيع ملايين السيارات وسيارات الأجرة ذاتية القيادة والروبوتات التى تعمل بالذكاء الاصطناعي.

حوافز ماسك

ومن جانبه، قالت روبين دينهولم، رئيسة مجلس إدارة الشركة إن الحفاظ على إيلون وتحفيزه أمر أساسي؛ لكى تصبح «تسلا» الشركة الأكثر قيمة فى التاريخ.

وأكد مجلس الإدارة أن حوافز ماسك تتوافق مع مصالح المستثمرين، مبينة أنه لن يحصل على أى شيء فى حال توقف نمو «تسلا».

وأشارت الصحيفة البريطانية إلى أن هذه الحزمة صُممت؛ لمواءمة قيمة المساهمين الاستثنائية على المدى الطويل مع الحوافز التى ستدفع قائدنا صاحب الرؤية إلى تحقيق أعلى أداء.

جدل وانتقادات

ومن المرجح أن يسبب حجم هذه الصفقة جدلًا كبيرًا حول أرباح أغنى رجل فى العالم، وبخاصة بعد إلغاء صفقة أجر ماسك مع شركة تسلا لعام ٢٠١٨ بعد معركة قضائية مطولة.

وأثارت الخطة حينها جدلاً واسعًا، حيث رأى البعض أنها مغامرة مالية قد تُثقل الشركة، فيما اعتبرها آخرون رهانًا جريئًا على قدرة ماسك فى تحويل «تسلا» إلى عملاق عالمى للطاقة المستدامة والسيارات الكهربائية.

نادى التريليونيرات

وإذا استمرت «تسلا» فى تحقيق أهدافها الطموحة، خاصة مع إطلاق نماذج جديدة من السيارات الكهربائية وتوسيع إنتاج بطاريات التخزين العملاقة، فإن ثروة ماسك مرشحة لأن تقترب من التريليون دولار خلال السنوات القليلة المقبلة.

ثروة هائلة

وبذلك، قد يسجل ماسك اسمه فى التاريخ كأول «تريليونير» عالمي، مستفيداً من مزيج فريد يجمع بين رؤية مستقبلية، وسياسة تعويضات جريئة، ونمو غير مسبوق فى قطاع السيارات الكهربائية والطاقة النظيفة.

وكان قد جمع ماسك ثروة هائلة من حصته فى «تسلا»، بالإضافة إلى استثماراته الخاصة فى «سبيس إكس»، و«إكس إيه آي»، و«نيورالينك»، و«شركة بورينج»، وبحسب مؤشر بلومبرج للملياردريات، تبلغ ثروة ماسك حوالى ٣٨٣,٢ مليار دولار أمريكي، فيما قدرت مجلة «فوربس» ثروته بحوالى ٤٣٥,٤ مليار دولار أمريكي.

بتخفيضات تصل إلى 30%..

معارض «أهلاً مدارس».. بهجة العام الدراسى

كتبت: سها يحيى

مع اقتراب العام الدراسى الجديد ٢٠٢٥/٢٠٢٦، تكشف الدولة جهودها للتخفيف عن كاهل أولياء الأمور، حيث أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية إطلاق معارض «أهلاً مدارس» بجميع المحافظات، لتوفير المستلزمات الدراسية بأسعار مخفضة وجودة مضمونة، وذلك بالتوازى مع إعلان وزارة التربية والتعليم بدء الدراسة رسميًا يوم السبت ٢٠ سبتمبر المقبل.

وقال الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية: إن معارض «أهلًا مدارس» انطلقت فى المحافظات اعتبارًا من ١ سبتمبر وتستمر لمدة شهر، أى أنها ستنتهى فى ٣٠ سبتمبر، مؤكدًا أن هذه المعارض تأتى ضمن المبادرات التى تحرص الوزارة على تنظيمها بالتعاون مع الغرف التجارية والجهات المعنية؛ لتخفيف الأعباء عن الأسرة المصرية وتيسير حصولها على احتياجاتها، خاصة فى المواسم المختلفة مثل دخول المدارس وشهر رمضان والأعياد.

وأشار الوزير، أن المعارض تقدم تخفيضات كبيرة على مختلف المستلزمات المدرسية «أدوات مكتبية، زى مدرسي، أحذية، حقائب»، بما يضمن تلبية احتياجات الأسر بأسعار مخفضة وجودة مضمونة.

وافتتح وزير التموين، منذ أيام، المعرض الرئيسى «أهلًا مدارس» بمحافظة القاهرة بأرض المعارض بمدينة نصر، قاعة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذى يقام بالتنسيق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية والغرفة التجارية بالقاهرة.

وأوضح الوزير، أن المعرض يُقام هذا العام خلال الفترة من ٧ إلى ٢٢ سبتمبر الجاري، بمشاركة ٢٠٠ عارض داخل ١٥٥ جناحًا، بمساحة تتجاوز ٦٠٠ متر تشمل أقسامًا متنوعة للملابس، الأدوات المدرسية، المنتجات الجلدية والشنط، الأجهزة الإلكترونية، بالإضافة إلى شركات الاتصالات والحلول التكنولوجية والمالية، فضلًا عن قسم خاص بالسلع الغذائية، ويفتح المعرض أبوابه للجمهور يوميًا من الساعة ١١ صباحًا وحتى ١٠ مساءً.

ويشهد المعرض الرئيسى هذا العام مشاركة واسعة من مختلف الشركات والجهات المنتجة، حيث يتم طرح آلاف الأصناف والسلع بأسعار مخفضة، وتقدم الشركات المشاركة تخفيضات عامة لا تقل عن ٢٥٪ إلى ٣٠٪ على مختلف المستلزمات والمنتجات.

كذلك تم إطلاق معرض «أهلًا مدارس» الرئيسى بمحافظة الجيزة، فى شارع ترعة الزمر، أرض الشركة الشرقية للدخان فى منطقة العمرانية.

وأوضح علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، أن معارض "أهلاً مدارس" انطلقت فى معظم المحافظات بالتعاون مع الغرف التجارية ووزارة التموين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تنفيذًا لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى بتقديم كافة التسهيلات اللازمة للمحافظات، وتوفير الأراضى الملائمة للتوسع فى إقامة المعارض المختلفة مثل: "أهلاً رمضان" و"أهلاً مدارس"، بما يعزز توافر السلع للمواطنين بأسعار مناسبة خاصة مع بداية العام الدراسى الجديد.

وقال بركات صفا، نائب رئيس شعبة الأدوات المكتبية ولعب الأطفال بغرفة القاهرة التجارية: إن أسعار الأدوات المكتبية حاليًا طبيعية وتراجعت بنسبة ١٠٪ فى بعض الأصناف، لذا فأن نسبة التخفيضات على الأدوات المكتبية فى معارض «أهلًا مدارس» تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٣٠٪.

وتابع «صفا» - خلال تصريحات لـ«البورصجية»-، نسبة التخفيضات جيدة فى معارض «أهلًا مدارس»، ويرجع ذلك إلى أن الحكومة تقوم بدعم العارضين، من خلال توفير مكان العرض لهم مجانًا، بالإضافة إلى العرض من المصانع أو المستوردين مباشرة، وهذا يؤدى إلى تقليل السعر، نتيجة إلغاء هامش الربح الذى يتواجد من تاجر الجملة والتجزئة والنصف جملة، ويكون البيع مباشرة من المصنع أو المستورد إلى المستهلك لذلك تصل نسبة التخفيضات إلى ٢٠ و٣٠٪.

وأكد «صفا» توافر كافة مستلزمات المدارس فى معارض «أهلًا مدارس»، وليست الأدوات المكتبية فقط، مثل «الزى المدرسى والأحذية المدرسية والمواد الغذائية»، مضيفًا: «كل ده موجود وعليه تخفيضات، الدولة بتحاول تقدم خدمة للمواطنين، لأن الدنيا صعبة والمرتبات ليست على مستوى التضخم الموجود حاليًا، فالدولة بتحاول توفر أى حاجة للمواطن».

15 معرضًا بالقرى والمراكز..

أسيوط ترفع مزاد تخفيضات «أهلاً مدارس» إلى 40%

تقرير: أحمد عبد الحميد

مع اقتراب العام الدراسى الجديد ٢٠٢٥/٢٠٢٦، أطلقت محافظة أسيوط استعداداتها المكثفة لاستقبال الطلبة والطالبات عبر تنظيم معارض «أهلا مدارس»، التى تُقام سنويًا لتوفير جميع المستلزمات الدراسية بأسعار مناسبة. وتنتشر المعارض هذا العام فى مختلف قرى ومراكز ومدينة أسيوط، بهدف تخفيف الأعباء عن كاهل أولياء الأمور وتسهيل حصولهم على احتياجات أبنائهم المدرسية فى مكان واحد.

وأكد اللواء هشام أبو النصر، محافظ أسيوط، فى تصريحاته لـ«البورصجية»، أن معارض «أهلا مدارس» انطلقت هذا العام بميدان الشهيد أحمد جلال «المنفذ سابقًا» بحى شرق أسيوط، بإجمالى ١٥ معرضًا على مستوى المحافظة، لتوفير مستلزمات العام الدراسى الجديد بتخفيضات تصل إلى ٤٠٪ مقارنة بالأسعار المتداولة فى السوق المحلي.

وأوضح المحافظ، أن المعارض تضم أدوات مدرسية وملابس وأحذية وأدوات مكتبية ووسائل تعليمية، مشددًا على أهمية مد فترة عملها بعد انتهاء المدة الرسمية لإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من المواطنين للاستفادة من التخفيضات.

كما وجه بضرورة الالتزام بمعايير الجودة وضخ كميات إضافية من السلع لضمان تلبية احتياجات الطلاب.

وأشار أبو النصر إلى الدور البارز للغرفة التجارية ومديرية التموين والتجارة الداخلية فى تنظيم المعارض، بما يساهم فى خلق منافسة حقيقية بالأسواق وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأوضح ياسر محمد، أحد البائعين المشاركين فى معرض «أهلا مدارس»، أن الإقبال على المعرض كبير هذا العام بفضل الأسعار المخفضة التى جاءت مناسبة لميزانية الأسر، مؤكدًا أن الأسعار غير مبالغ فيها مقارنة بالسوق المحلي، حيث سجلت دستة الكشاكيل ١٠٠ ورقة لوكس ١٢٠ جنيهًا، و٨٠ ورقة بـ١١٠ جنيهات، و٦٠ ورقة بـ٩٠ جنيهًا، بينما بلغت دستة الكشاكيل ٤٠ ورقة ٧٥ جنيهًا.

وأضاف: أن سعر ٣ كشاكيل سلك لوكس ١٠٠ ورقة بلغ ٩٠ جنيهًا، و٣ كشاكيل عادى ١٠٠ ورقة بـ٧٥ جنيهًا، و٣ كشاكيل A٤ بنفس الحجم بـ٩٠ جنيهًا، أما دستة الأقلام الجاف فقد طرحت بعد الخصم بـ٤٠ جنيهًا، فى حين تراوحت أسعار علب الألوان بين ٧,٥ جنيه للصغيرة، و١٥ للمتوسطة، و٢٥ للكبيرة، وصولًا إلى ٣٥ جنيهًا للأنواع الفاخرة.

وأشار أن علبة ألوان الفلوماستر الصغيرة تباع بـ٢٥ جنيهًا، والكبيرة بـ٣٥ جنيهًا، بينما وصلت دستة أقلام الرصاص برايم إلى ٢٥ جنيهًا، وتيكيت الأشكال إلى ١٠ جنيهات، والمسطرة الطويلة ١٥ جنيهًا. كما تنوعت أسعار اللانش بوكس من ٢٥ حتى ٧٠ جنيهًا، والفلاسك من ٧٠ حتى ١٥٠ جنيهًا، والمقلمة بـ١٥ جنيهًا.

وفيما يتعلق بالملابس والأحذية، لفت إلى أن أسعار الأحذية تراوحت ما بين ١٥٠ و١٧٥ جنيهًا، بينما بدأت أسعار الشنط المدرسية من ١٧٥ جنيهًا للمشمع، و٢٢٥ للجنز، و٣٥٠ للشنط المصنوعة من القماش المتين، وصولًا إلى ٥٥٠ جنيهًا للشنط الـ«وتر بروف».

وأكد عمرو أبو العيون، رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بأسيوط، أن هذه المعارض تُقام سنويًا لتخفيف الأعباء عن كاهل الأسر، وخاصة محدودى الدخل، مشيدًا بدور الغرفة فى التنسيق والإشراف على تجهيزات المعرض بما يضمن تقديم خدمات على أعلى مستوى.